الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤٨
الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيغمان (هولندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/49/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن ليعرض تقرير مجلس الأمن.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس الأمن، (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن تتاح لي هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة، بوصفي رئيسا لمجلس الأمن، وإن تم ذلك في اليوم الأخير من رئاستي، ولعرض التقرير السنوي للمجلس الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (A/49/2).

يعلق أعضاء مجلس الأمن أهمية كبيرة جدا على إعداد التقرير السنوي وتقديمه الى الجمعية العامة في الوقت المناسب، حسب نص المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. واتجه قصدي، في عرض هذا التقرير السنوي على الجمعية العامة الى اتباع الممارسة التي أرساها الممثل الدائم للبرازيل في العام الماضي. وأعني تعميم مشروع هذا التقرير السنوي على جميع الدول الأعضاء وإقراره في اجتماع عام لمجلس الأمن لا مغلق كما كان يحدث من قبل.

وإن نظر الجمعية العامة في تقرير المجلس يشكل فرصة هامة لإجراء حوار موضوعي وتفاعل بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وآمل أن يتناول الحوار ليس فقط طابع التقرير المقدم الى الجمعية العامة اليوم، ولكن أيضا جوهر المسائل المعروضة على مجلس الأمن.

ويُظهر التقرير الذي أعرضه اليوم، كما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، عبء العمل الثقيل الذي يتحمله المجلس في الرد على المشاكل التي تتصل بصون السلم والأمن الدوليين. وخلال الفترة قيد الاستعراض عقد المجلس، كما يشير التقرير، ١٥٣

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-86864
9486864

جلسة رسمية واتخذ ٨٧ قرارا وأقر ٦٨ بيانا رئاسيا. وبالإضافة الى ذلك، عقد أعضاء المجلس ٢٥٢ جلسة مشاورات جامعة، استغرقت نحو ٣٥٣ ساعة. وربما يرغب أعضاء آخرون في المجلس يشاركون في هذه المناقشة، أن يعلقوا على خلاصة ذلك العمل. وليس من حقي، كرئيس لمجلس الأمن أن أفعل ذلك، وربما كان الاستثناء في ذلك هو الإشارة، كما فعل الزميل البرازيلي في العام الماضي، الى أن المحتوى الغزير للوثيقة المعروضة على الجمعية العامة يعبر عن الطابع المتنوع والمعقد للتحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان وتوقع الدول الأعضاء الصائب بوجوب اتخاذ المجلس موقفا إزاءها.

وقد أصغى أعضاء مجلس الأمن باهتمام الى المقترحات التي طرحت أثناء المناقشة في هذه القاعة في العام الماضي بشأن تقرير المجلس، وكذلك أثناء المناقشات التي جرت في أماكن أخرى في هذه المنظمة بشأن كيفية جعل أعمال المجلس أكثر شفافية وإمكانية إطلاع الدول غير الأعضاء في المجلس عليها بدرجة أكبر. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٣ شكل المجلس فريق عمل غير رسمي معنيا بالوثائق وبمسائل إجرائية أخرى. وعقد الفريق العامل اجتماعات منتظمة - على أساس شهري بالفعل - واتُخذ عدد من الخطوات على اثر التوصيات التي تقدم بها الفريق. ومن بينها نذكر في المقام الأول إجراء تغييرات في التقرير السنوي ذاته. فقد أصبحت المقدمة موضوعية على نحو أكبر، والتذييلات التي كانت تتألف من قائمة بالقرارات والبيانات الرئاسية أصبحت تضم الآن اسنادات ترافقية للرجوع الى الفصل والقسم والفرع المعني فيما يتعلق بكل قرار وبيان رئاسي. وهناك تغييرات أخرى لا تزال قيد النظر من جانب الفريق العامل. وفي حين لا أود أن أقف هنا وأبلغ الجمعية العامة بأن هذه وثيقة سهلة القراءة والفهم، لكنني أقول إنها وثيقة قراءتها وفهمها أقل صعوبة بالمقارنة بتقارير المجلس قبل عامين أو ثلاثة أعوام.

وبالإضافة الى ذلك، قرر المجلس في آذار/مارس ١٩٩٤، أن مشاريع القرارات في شكلها "الأزرق"، أو المؤقت، ستتاح للدول غير الأعضاء في المجلس بحيث تحصل عليها فور تعميمها. كما قرر المجلس في تموز/يوليه ١٩٩٣ أن يتيح لجميع الدول الأعضاء الاطلاع على الخطة المؤقتة لجدول أعمال المجلس كل شهر. وبدأت هذا العام ممارسة إرفاق قائمة بالتقارير المقبلة للأمين العام حسب طلب المجلس بالخطة بالإضافة الى إعادة النظر أو التجديدات الآتية لولايات عمليات حفظ السلم ونظم العقوبات. وكجزء من الجهد المبذول لتحسين وثائق المجلس وجعل الأعمال المتصلة بها متاحة بدرجة أكبر، فإن الفريق العامل ما برح يستعرض قائمة بالمسائل التي ينظر فيها المجلس وقد حذف من القائمة، مرة أخرى هذا العام، عدد كبير من البنود. ولا تحذف البنود إلا بعد النظر المستفيض والتشاور الملائم. إن إزالة مسألة من القائمة أو الإبقاء عليها لا يحمل أية دلالة تتعلق بمضمون المسألة. لكنها إحدى ممارسات الترشيد الضرورية.

ونظر الفريق العامل أيضا في مسألة هامة هي إحاطة الدول الأعضاء علما بالتقدم المحرز في المشاورات غير الرسمية دون مساس بسرية نظام المشاورات ذاته وبكفاءته، وعقدت أول جلسة إحاطة إعلامية غير رسمية للرئاسة مع غير الأعضاء بشأن الأعمال الجارية في المجلس يوم ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

وأذكر في الختام أن المجلس نظر كثيرا في هذا العام في طرق تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان التي تسهم بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم بما في ذلك تخطيطها وإدارتها وتنسيقها، خاصة عندما يكون متوقعا إجراء تمديدات وتوسيعات كبيرة في ولاية العملية. وعرض البيان الرئاسي الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ توصيات بهذا الخصوص. كما ألزم المجلس بأن يبقي قيد الاستعراض ترتيبات الاتصال مع الدول غير الأعضاء في المجلس. ويجري النظر، هذا الشهر، في اتخاذ خطوات أخرى لتحسين الترتيبات المتعلقة بالتشاور الذي تشترك فيه الدول الأعضاء والبلدان التي تسهم بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة. ولا بد أن أذكر أننا أحرزنا هذا الصباح تقدما نحو اتخاذ قرارات بشأن هذا الموضوع الذي آمل ألا يتأخر طويلا.

لا يُقصد بتقرير مجلس الأمن، كما أوضح في مقدمته، أن يكون بديلا عن الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، التي توفر وصفا أكثر موضوعية لمداولاته. لذلك ينبغي، لأغراض المناقشة في الجمعية العامة أيضا، أن يُطالع التقرير مقترنا بالوثائق الرسمية الأخرى للمجلس، التي يشكل التقرير بالنسبة لها دليلا مرجعيا.

في الختام، أقول إن أعضاء المجلس سيصغون، وأنا واثق من ذلك، بانتباه الى المناقشة التي نجريها اليوم هنا. وهم يرحبون بفرصة الحوار الموضوعي هذه؛ وآمل أن يستخلص أعضاء الجمعية العامة من الطريقة التي استجبنا بها في العام الماضي أن هذه ليست مجرد عبارة مهذبة نستخدمها للمجاملة. فنحن نصغي، وسنضع في الاعتبار النقاط التـــي تطرح في هذه المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اقترح اقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٦/٠٠ اليوم.

تقرر ذلك.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن ألقي هذا البيان باسم بلدان عدم الانحياز بشأن بند جدول الأعمال المعروض علينا، وأعني، تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة، الذي نوليه أهمية كبرى. وأود في البداية أن أثني على رئيس مجلس الأمن، السفير ديفيد هناي، على عرضه الواضح لتقرير المجلس السنوي.

ويلقي التقرير الأضواء على جملة أمور، منها عدد من الطرائق الإجرائية التي اعتمدها المجلس بغية تعزيز كفاءته في انجاز أعماله. ونحن نأمل أن تشكل هذه الإجراءات أساسا نستند إليه في جهودنا من أجل زيادة فعاليتها. وأشاطر السفير هناي الرأي بأن النظر في التقرير يوفر فرصة، ليس فقط لإجراء حوار مفيد حـــول طبيعة التقريـــر، ولكن أيضا حول المسائل المضمونية التي نظر المجلس فيها.

إن التطورات التي حدثت مؤخـــرا في الشؤون العالمية افردت لمجلس الأمن مكانة رفيعة لها تشعباتها بالنسبة لعمل الأمم المتحدة وما يتجاوزها. وقد أسهمت ملابسات عديدة أيضا في اضطلاع ذلك المحفل الموقر بعدد لم يسبق له مثيل من الأنشطة. فالتوسع المطرد في عمليات حفظ السلام في أجزاء مختلفة من العالم أدى الى أن يستحوذ على نشاط مجلس الأمن جدول أعمال فعال. ونحيط علما مع الاهتمام بأن روح التعاون التي تسود بين أعضاء المجلس سهلت اعتماد مواقف اجماعية بشأن بعض المنازعات المعقدة، وندرك أيضا أن المجلس أخفق في أن يحل على نحو فعال قضايا حرجة معينة. وهكذا وصل المجلس الى نقطة تحول حاسمة، وتتطلع الدول الأعضاء الى أن يضطلع المجلس بدور أكثر فعالية حيث أن الأمر ما زال يتطلب إزالة العقبات التي أصابت أعماله بالشلل لفترة طويلة.

من هذه الزاوية تنظر بلدان حركة عدم الانحياز في تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة الوارد في الوثيقة A/49/2. وكما كان الحال في الماضي، يوفر المجلس بيانا وافيا بالأنشطة التي اضطلع بها خلال السنة الماضية، ويصف مهامه في سياق مسؤولياته المتزايدة دوما. ويحتوي التقرير أيضا على موجز للرسائل والوثائق الأخرى، فضلا عن تبويب للقرارات والإجراءات التي اتخذت بشأن القضايا التي طرحت أمامه.

غير أنه لا يمكن انكار أن الآمال التي أعربت عنها الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في أن يتحول التقرير من بيان وصفي الى وثيقة تحلل القضايا التي تناولها مجلس الأمن قد أحبطت. ومن دواعي الأسف بصفة خاصة أن التقرير لا يتضمن تقييما للقضايا التي نظر فيها المجلس، ولا يتضمن بيانا تفصيليا عن أعمال لجانه الخاصة. وعلى الرغم من ضخامة حجم التقرير فإنه ليس بوثيقة مضمونية تتسق ودور مجلس الأمن الذي اتسع نطاقه بدرجة كبيرة. لذلك فإن الرأي المدروس لأعضاء حركة عدم الانحياز هو أن التقرير السنوي المكلف به مجلس الأمن طبقا للفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، يجب أن يكون أكثر من مجرد سرد للأنشطة واستنساخ لقرارات معروفة من قبل. وبدلا من ذلك ينبغي أن يتضمن تحاليلا للقرارات التي اتخذت بشأن مختلف القضايا وتقييما لها، بغية الوفاء بالحاجة الى إضفاء مزيد من الوضوح والفهم على تعليلات المجلس ودوافعه في اتخاذ القرارات.

وترى بلدان عدم الانحياز أن تحقيق تلك الأهداف سيتعزز بالتنفيذ الصارم للفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة والفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق فيما يتصل برفع مجلس الأمن تقاريـــر خاصة، لا سيما عن التدابير التي بت فيها أو اتخذها لصون السلم والأمن الدوليين.

واتخذت حركة بلدان عدم الانحياز أيضا موقفا صريحا بشأن عدد من المسائل المتصلة بالأداء

الوظيفي للمجلس وسير العمل فيه، وبخاصة المسائل المتعلقة بالعدل والمساواة وإشاعة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات، وعلاقة المجلس بهيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وإجراءاته وممارساته. إن البيان الذي أصدره الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة في حزيران/يونيه الماضي، أكد مرة أخرى الحاجة الى الامتثال المخلص لأحكام الميثاق المتعلقة بدور مجلس الأمن حتى يتسنى تحقيق توازن أفضل مع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، وبخاصة الجمعية العامة. وتنص الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، على أن:

"يعهد أعضاء [الأمم المتحدة] الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم..."

وبناء عليه، يخضع مجلس الأمن، في اضطلاعه بواجباته بمقتضى هذا النص، للمساءلة أمام العضوية العامة.

وأكد بيان القاهرة أيضا أهمية تعزيز فعالية المجلس وكفاءته باتخاذ عدد من التدابير الرامية الى اصلاح طرائق عمله وإجراءاته، لا سيما في سياق علاقة محسنة مع الجمعية العامة والدول غير الأعضاء في المجلس.

وفيما يتعلق بزيادة الشفافية في إجراءات اتخاذ القرار في المجلس، طالب بيان القاهرة بزيادة عدد الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية على السواء قبل اعتماد القرارات، مما يسمح بمشاركة أوسع نطاقا. وتشتمل الإجراءات الأخرى على مشاركة الدول غير الأعضاء في المشاورات غير الرسمية، وعلى اصدار بيانات صحفية كاملة ومفيدة، ونشر برنامج العمل المؤقت شهريا لإبلاغ الدول الأعضاء بطبيعة أنشطة المجلس ونطاقها على الوجه الأكمل.

ويمكن أيضا تيسير تدفق المعلومات على نحو فعال وفي الوقت المناسب بجملة أمور منها إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نحث رئيس الجمعية العامة على اقتراح السبل والوسائل المناسبة لتسهيل إجراء مناقشة متعمقة تجريها الجمعية العامة بشأن المسائل الواردة في التقارير التي يقدمها مجلس الأمن إليها، طبقا للولاية المخولة بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨.

بيد أن هناك جانبا آخر للشفافية هو الحاجة الى إنشاء آلية مناسبة للمشاورات المباشرة بين مجلس الأمن والأمانة العامة والدول المهتمة، وبخاصة البلدان التي تسهم بقوات، بشأن إقرار عمليات حفظ السلام وإدارتها. ومن المهم أيضا في هذا الصدد اشتراك الدول غير الأعضاء المهتمة في أي أجهزة ثانوية يشنها المجلس لرصد التطورات في أماكن مختلفة من العالم.

ومن المناسب أيضا أن نذكّر بأن مؤتمر القاهرة والاجتماع الوزاري لبلدن عدم الانحياز الذي عقد في نيويورك في وقت مبكر من هذا الشهر، أكدا مرة أخرى وجهة نظر مؤتمر قمة جاكارتا بأن حق النقض، الذي يضمن للدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن دورا حصريا مهيمنا، لا يتفق وهدف إشاعة الديمقراطية في المجلس. فحق النقض كان قد منح نتيجة لظروف تاريخية استثنائية لم تعد قائمة. ولما كان المجلس جهازا يفترض أنه يعمل بالنيابة عن كل الدول الأعضاء، وقراراته ملزمة. فيجب ألا تتاح لأي عضو من أعضائه إمكانية أن يبطل رأي الأغلبية أو يحبط تحقيق توافق الآراء. إننا ندرك أن هذا الحق الخاص لم يستخدم إلا نادرا في الأوقات الأخيرة، ولكن لا توجد ضمانات بأنه لن يستخدم مرة أخرى استخداما تترتب عليه آثار سلبية. وعليه ينبغي إعادة النظر في الحكم الخاص بحق النقض.

وقصارى القول، تلتزم البلدان غير المنحازة بمجلس أمن يتميز بطابع تمثيلي وشفافية وديمقراطية حقة ويعبر عن العضوية بتشكيلتها الحالية.

وتحيط بلدان عدم الانحياز علما باستجابة مجلس الأمن في تنفيذ الاقتراحات المتصلة بأساليب عمله وإجراءاته، بما في ذلك اعتماد التقارير وتقديمها الى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وإدراج جدول أعماله المؤقت في اليومية. ونتطلع أيضا الى إمكانية اعتماد المجلس تدابير ملموسة أخرى تعزز دوره في صون السلم والأمن الدوليين. وبنفس الروح، ما زلنا نأمل في أن يكون المجلس متجاوبا للتغيير سواء في تشكيله أو في إجراءاته وممارساته. وفي إطار هذه المساعي،

تلتزم حركة عدم الانحياز التزاما كاملا بجعل المجلس أكثر استجابة في مجابهة التحديات والفرص السانحة.

أخيرا، تقترح بلدان عدم الانحياز أن يترك هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا حتى الوقت الذي يختتم فيه الرئيس مشاوراته المطلوبة بموجب القرار ٢٦٤/٤٨، ويُعلم الجمعية العامة بنتائج تلك المشاورات.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أرحب ببالغ التقدير بجهود رئيس مجلس الأمن السير ديفيد هناي، ومجيئه الى هنا ليعرض تقرير المجلس. فنحن ننظر إلى حضوره معنا على أنه مؤشر على الآفاق المقبلة والتفهم التدريجي لضرورة إقرار أساس للحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية العامة لتأجيل النظر في هذا البند الهام من جدول الأعمال من ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر الى ٣١ منه. وهذا القرار كان ضروريا نظرا لأن تقرير المجلس المكون من ٥٥٢ صفحة (A/49/2)، لم يكن متاحا للوفود إلا يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر. إن العدد المتزايد من المتكلمين حول هذا البند من جدول الأعمال إنما يوضح الأهمية التي توليها الوفود لعمل المجلس وأدائه. فالعضوية العامة تبعث برسالة مفادها أنها مهتمة بالنظر في شؤون مجلس الأمن وأن لها الحق في ذلك.

لقد أعرب رئيس حركة عدم الانحياز لتوه عن آراء بلدان هذه الحركة بشأن هذا التقرير. والوفد الماليزي يؤيد بيانه تماما. والآن يود وفد بلادي أن يبرز بل ويكرر بعض آرائنا بشأن القضايا قيد النظر.

إن التقرير المكون من أربعة أجزاء يبدأ بمقدمة، تذكّر عن حق بالأساس التشريعي لتقديم التقرير أي الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين، والفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة. ومن وجهة نظر الجمعية العامة من الضروري بنفس القدر التأكيد على أن المناقشة الخاصة بهذا البند تتسق والمادة ١٠، التي تقول:

"للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور".

ولا بد أن تركز مناقشاتنا اليوم على قرارات المجلس وإجراءاته. ففي المقام الأول، تسلم الفقرة ١ من المادة ٢٤، بأن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون:

"الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

كثيرون من بيننا، نحن أعضاء الفريق العامل المعني بتوسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح إجراءاته، سيسعون الى الاستخدام الكامل للآثار المترتبة على هذه المادة حتى لا يتم توسيع المجلس على النحو المنصف فحسب، ولكن ليصبح أيضا مجلسا يعبر عن حق عن السلطة السياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي.

يحتوي التقرير، كما كان الحال في الماضي، على خلاصة وافية للمراسلات والوثائق الأخرى بالإضافة الى قائمة بالمقررات والتدابير التي اتخذها المجلس. وفي هذا الصدد، لم تتم الاستجابة بعد لمطالبة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بتقرير موضوعي وتحليلي. كما فشل المجلس في أن يقدم تقارير خاصة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ١٥، من الميثاق. فالجمعية العامة لا بد وأن تستفيد من التقارير الخاصة بشأن مسائل كتلك المتعلقة برواندا أو البوسنة والهرسك. ومن حق الدول الأعضاء المشروع أن تكون لديها تفاصيل كاملة لما يتخذه المجلس من إجراءات بشأن شتى القضايا.

يعرف الجزء الأول من التقرير، المعنون "المسائل التي نظر فيها مجلس الأمن في إطار مسؤولياته عن صيانة السلم والأمن الدوليين" مسائل محددة والقرارات التي اتخذت بشأنها. ولفائدة مناقشتنا اليوم، يود وفد بلادي أن يتناول قرارات المجلس المتصلة بمسألتين "الحالة المتعلقة برواندا" كما تظهر في الصفحات من ١٨٠ إلى ٢١١، و "البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة" من الصفحات ٦٧ إلى ١٦١.

وفقا لما جاء بالتقرير، عقد المجلس بالنسبة "للحالة المتعلقة برواندا" ١٢ جلسة، واعتمد ثمانية قرارات وأصدر أربعة بيانات رئاسية. مع ذلك، لا يوجد بين كل هذه القرارات والبيانات الرئاسية أي تفسير يبين كيف أمكن للمجلس أن يقر موت آلاف البشر والتمثيل بهم، وهو أمر اعتبرته الغالبية الساحقة للبشرية إبادة للجنس بصفة عامة. ففيما بين صدور القرار ٨٧٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، واعتماد القرار ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، لاقى آلاف الأبرياء في رواندا حتفهم قبل أن يقرر المجلس تعزيز عمليات حفظ السلام هناك. والقرار المبدئي بتخفيض وجود الأمم المتحدة يمكن أن يفسر، بفهم التطورات بعد حدوثها على أنه أسهم في النكبة التي حلت بذلك البلد.

لقد تم التسليم بأن الأزمة في رواندا أشد أزمة إنسانية مأسوية في عصرنا هذا. وأثناء إراقة الدماء لم تتلق الجمعية العامة أي تقارير خاصة من مجلس الأمن. ولا يمكن للأمم المتحدة، وهي في جوهرها، تمثل المجتمع الدولي، أن تتجنب تحمل نوع من المسؤولية في الاخفاق في الحيلولة دون قتل آلاف مؤلفة من الناس والتدفق الهائل للاجئين الى البلدان المحيطة برواندا. إن المناقشة الخاصة برواندا واخفاق دور الأمم المتحدة هناك لا بد من أن يوضحا على النحو الملائم، والدروس لا بد من أن تستوعب لا في المجلس وحده، بل في الجمعية العامة أيضا.

وبالنسبة للحالة في يوغوسلافيا السابقة، يحوي التقرير عددا من البنود الفرعية التي تتضمن "الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، و "الطلبات المقدمة بموجب المادة ٥٠ من الميثاق"، و "الحالة في جمهورية البوسنة والهرسك"، و "قوة الأمم المتحدة للحماية" و "بعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" و "إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة" و "الحالة في كرواتيا".

لقد نظر المجلس في الموضوع في ٣٥ جلسة وأصدر ١٦ قرارا، وأقر ١٨ بيانا رئاسيا خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن الواضح تماما أنه بالرغم من كل هذه الأنشطة، لم يتوقف العدوان على البوسنة والهرسك والتطهير العرقي ما زال مستمرا. والواقع أن المجلس في حالة البوسنة والهرسك، لم يفشل في إنفاذ قراراته فحسب بل عرقل أيضا ممارسة البوسنة والهرسك لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

إن قضيتي رواندا والبوسنة والهرسك توضحان على حد سواء أهمية أن يسعى المجلس الى إجراء مشاورات أوسع نطاقا بل والحاجة الخاصة الى ذلك. ومثل هذا النهج من شأنه أن يساعد على كبح جماح ميل أعضاء معينين ذوي نفوذ إلى النظر في القضايا المطروحة على المجلس من منظورهم السياسي البحت - أو على الأقل الحد من هذا الميل. وسيكون من المتعذر بصورة متزايدة الدفاع عن القول بأن المجلس فوق بقية الأمم المتحدة وأن الأعضاء الخمسة الدائمين يمكنهم، فرديا أو جماعيا، أن يواصلوا إجراءاتهم في المجلس دون أية وسيلة لاخضاع هذه الإجراءات بأي صورة للمساءلة من جانب العضوية العامة. ورأينا أيضا حالات اختار فيها الأعضاء الدائمون، رغما عن أوجه الارتياب والتحفظات المبدئية، أن يتفقوا من أجل الإبقاء على تماسك الأعضاء الخمسة الدائمين. ففي أيام الحرب الباردة كانت إجراءات مجلس الأمن يحبطها الجذب والجذب المضاد بين الشرق والغرب. والآن وباسم تماسك الأعضاء الخمسة الدائمين أصبح المجلس "منظمة المنظمات"، عصبة مكونة من خمسة أعضاء يحميهم الميثاق من مساءلة العضوية العامة.

إن التحليل الشامل لأعمال المجلس سيوضح أن المجلس ما زال مغلقا في حالة شلل بسبب قيام بعض الأعضاء من ذوي النفوذ بموازنة المزايا والمساوئ السياسية والمالية والبشرية للمشاركة في الأزمات. إن افتقار المجلس الى الإرادة لإنفاذ قراراته وإلى احترام الجمعية العامة، كما في حالة البوسنة والهرسك، يمكن بالتأكيد أن يقوض مصداقية المجلس والثقة الموضوعة فيه وفي مفهوم الأمن الجماعي للأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن، بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، ينبغي له أن يضطلع بمسؤولياته بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، ولا بد له من أن يعمل وفقا لأحكام الميثاق، وخصوصا المادة ٢٤. إن المجلس في هذا الصدد ملزم بأن يقوم، قبل اتخاذ القرارات أو الإجراءات الرئيسية، بالتشاور مع المجموعات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات ومع مجموع الأعضاء.

ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير التغيرات الإيجابية التي أحدثها المجلس فيما يتعلق بعمله ووثائقه. فقد أدى إصدار برنامج العمل المبدئي المتوقع وتوفير بعض الوثائق إلى إيجاد نوع من الاستجابة البناءة من جانب المجلس حيال أعضاء الأمم المتحدة. وقد نظم رئيس مجلس الأمن اجتماعا إعلاميا للوفود يوم الخميس الماضي. ولئن كانت هذه التغيرات موضع ترحيب، فإنها ليست كافية. ولا بد من التوسع فيها والتعجيل بها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وليس في نية وفد بلدي الاستطراد في هذا الموضوع في هذه المرحلة. فسوف نتناوله بالتفصيل في الفريق العامل المعني بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن.

ولا بد من تمكين أعضاء المنظمة من الوصول غير المعاق إلى المجلس بغرض مخاطبته في اجتماعات عامة مفتوحة للإدلاء بآرائهم بشأن القضايا الرئيسية الراهنة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. والذين سعوا منا إلى المشاركة في المناقشة التي أجراها المجلس فور حدوث مذبحة الخليل يدركون تماما دونما شك التكتيكات التي استخدمت لإثناء الدول الأعضاء عن الإدلاء بآرائها. ولا بد من رفض ممارسة منع إجراء المناقشة حتى بدون استعمال حق النقض بشكل قاطع.

إن قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٨ دعا رئيسها

"إلى أن يقترح، عقب المشاورات، وسائل وسبلا مناسبة لتيسير إجراء الجمعية مناقشة متعمقة للمسائل الواردة في التقارير المقدمة إليها من مجلس الأمن". (القرار ٢٦٤/٤٨، الفقرة ٤)

وتمشيا مع ذلك القرار، ينبغي أن تبقى المناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال مفتوحة لتمكيننا من اتخاذ إجراءات المتابعة الملائمة.

السيد ميشرا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتبع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة A/49/2 النمط المألوف. وهو عبارة عن خلاصة وافية وقيمة للأوراق التي انبثقت عن مجلس الأمن خلال الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، مع سرد لطيف لتسلسل الأحداث. وسوف يجد فيه المؤرخون والباحثون دليلا مرجعيا ممتازا، يرشد إلى أنشطة المجلس، كما يقول التقرير ذاته، وسيكون لديهم ميزة الاطلاع بوثيقة واحدة على المواد اللازمة لمعرفة مجمل أنشطة مجلس الأمن خلال الفترة قيد النظر.

غير أن السؤال الذي يطرح، خصوصا في السنوات الأخيرة، هو ما إذا كان التقرير يفي حقيقة بالالتزامات المفروضة على مجلس الأمن بموجب الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، وما إذا كانت الجمعية العامة تُمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها بموجب المادة الخامسة عشرة من الميثاق، المتمثلة في تلقي التقرير والنظر فيه. وليس من قبيل الصدف أن ترد في المادة الرابعة والعشرين إشارة إلى رفع مجلس الأمن التقارير السنوية والخاصة إلى الجمعية العامة. فتلك المادة تشير في فقرة سابقة إلى العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وتقول بوضوح أن هذا المجلس "في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات" وهي "حفظ السلم والأمن الدولي"، فإنه "يعمل نائبا عنهم"، أي بالنيابة عن الدول الأعضاء.

وبناء على ذلك، توجد صلة لا تنفصم بين دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين والتزامه بأن يرفع تقارير إلى الجمعية العامة، مرة في السنة إن لم يكن بتواتر أكبر. وبالمثل، فإن الجمعية العامة، بموجب المادة الخامسة عشرة تتلقى وتدرس "بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولي".

ونحن ممتنون لرئيس الجمعية العامة على موافقته السريعة على الطلب المقدم من بلدان عدم الانحياز هذا العام لإرجاء المناقشة بشأن هذا البند حتى تتمكن تلك البلدان من أن تطلع على الأقل على الـ ٥٥٢ صفحة التي قدمها إلينا مجلس الأمن. وكما تتذكرون، كان من المقرر أصلا أن تجري المناقشة في غضون ٤٨ ساعة من إتاحة التقرير للوفود. وبدا وقتها وكأن هذه المناقشة ليست أكثر من ممارسة طقوس مقدسة، وأن محتوى التقرير لا أهمية له أو لا تترتب عليه أية نتائج. وفي هذا العام أوضحنا أن من الضروري إتاحة الوقت الكافي للوفود لدراسة التقرير والتعقيب عليه بعد إجراء المداولات الواجبة. والنقطة التي يجب التشديد عليها هي أن تقديم التقرير في الوقت المناسب هام إذا ما أريد للتقرير أن يدرس الدراسة التي يستحقها بموجب الميثاق.

ولدى النظر في تقرير هذا العام، حظينا بميزة الاستماع إلى آراء الدول الأعضاء حول إصلاح مجلس الأمن، المعرب عنها في الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة. وقد أكدت وفود كثيرة، من بينها وفد بلدي، على أهمية أن يصبح التقرير صكا حقيقيا للتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا اتسم التقرير بقدر أكبر من المضمونية والتفصيل والتحليل. ويجب أن يتيح رؤية نافذة إلى العملية غير الرسمية التي تؤدي إلى صنع القرارات حتى يمكننا أن نصدر أحكاما مستنيرة، تولد بدورها مدخلات تفيد مجلس الأمن ذاته. وهذا هو جوهر الأحكام ذات الصلة في الميثاق التي ذكرتها من قبل، والتي تستهدف إعطاء مجموع الأعضاء إحساسا بالمشاركة في عملية صنع القرارات التي يتخذها المجلس والتي ترتب آثارا خطيرة عليهم. ومن شأن الإحساس بالمشاركة أن يعزز كثيرا من مصداقية مجلس الأمن وسلطته المعنوية.

ثمة مقصد آخر يمكن أن يؤديه التقرير التحليلي، ألا وهو التدليل على مدى اتباع أحكام الميثاق فيما يتعلق بتقسيم العمل. فالميثاق يتوخى إيجاد توازن دقيق بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأن توازن العلاقة بين المجلس والجمعية أمر بالغ الأهمية، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار ضرورة المراعاة الدقيقة لدور كل منهما كما ينص عليه الميثاق. ويتعين على الجمعية العامة أن تبقى يقظة حتى تتأكد في أن القضايا الخارجة عن ولاية مجلس الأمن لا يجري الزج بها فيه.

إننا ندرك أن مجلس الأمن أحدث بعض التحسينات في أساليب عمله في السنوات الأخيرة، كإدراج الموضوعات التي ستجرى مشاورات غير رسمية بشأنها في اليومية؛ وتوزيع البرنامج الشهري على مجموع الأعضاء؛ وتنظيم اجتماعات إعلامية يعقدها الرئيس. هذه خطوات صغيرة، ولكنها تتم على الطريق الصحيح. وينبغي تشجيع المجلس على أن يتخذ المزيد من الخطوات الابتكارية التي ترمي إلى تعزيز الشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ومما يسترعي النظر أن هذه التحسينات لا تظهر في تقرير المجلس رغم أنه نفسه أذن بها.

ومن المجالات التي تتأثر بها المصالح المباشرة للدول الأعضاء التي ليست من أعضاء مجلس الأمن مجال حفظ السلام. وتؤدي الزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلام، وحقيقة أن معظم البلدان المساهمة بقوات ليست من أعضاء المجلس، إلى أن يصبح من الحتمي إشراك البلدان غير الأعضاء، خصوصا المساهمة بقوات، في صنع القرارات المتعلقة بحفظ السلام. وهذا أمر هام بشكل خاص عندما تتصل القرارات التي تتخذ بحجم العمليات الرئيسية القائمة وولاياتها وغير ذلك من الجوانب ذات الصلة.

وما دمت أتكلم عن إصلاح مجلس الأمن بهدف تعزيز مصداقيته وسلطته، فلا يمكن أن تفوتني نقطة لا بد من توضيحها وهي أن أهم إصلاح مطلوب هو أن نضفي على المجلس طابعا تمثيليا حقيقيا من حيث عدد الأعضاء ومن حيث الواقع الحالي لهيكل القوى العالمية على حد سواء.

واقترحت الهند في سنة ١٩٧٩، مع بلدان أخرى تشاطرها الرأي، ضرورة بحث هذا الأمر. واليوم، يوجد اعتراف عام بضرورة التوسع في فئتي عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة. وفي حين وضعت معايير للأعضاء غير الدائمين فإنه لا توجد معايير للأعضاء الدائمين. وقد سبق أن أوضحنا بعض المعايير الملائمة في بياننا في المناقشة العامة هذا العام. وينبغي تطوير وإقرار هذه المعايير قبل ترشيح أي بلد للعضوية الدائمة.

في الختام، أود أن أوكد ضرورة أن يكون تقرير مجلس الأمن تحليليا بدرجة أكبر في المستقبل والأهم من ذلك وجوب وضع نظام قانوني للتبادل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن الموسع على نحو مناسب. وتدعو الحاجة إلى وجود آلية فعالة إذا ما أريد طمأنة مجموع الأعضاء بأن المجلس يخضع لمساءلة الجمعية العامة وأن مهامه تقتصر على صون السلم والأمن الدوليين بالعمل في تقيد صارم بأحكام الميثاق.

السيدة دولت حسن (مصر): يود وفد مصر في مستهل كلمته أن يشكر رئيس الجمعية العامة لتأجيله النظر في البند الخاص بالتقرير المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الوفود لبحثه ودراسة كافة محتوياته.

كما يعرب وفد مصر عن تقديره لعرض المندوب الدائم للمملكة المتحدة - رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر - تقرير المجلس على الجمعية العامة. إن هذا التقليد، الذي بدأ اتباعه منذ العام الماضي بعرض المندوب الدائم للبرازيل لتقرير مجلس الأمن، يشكل خطوة على الطريق السليم نحو مزيد من التقدم في تطبيق أحكام الميثاق المتعلقة بمسؤولية مجلس الأمن أمام الجمعية العامة، كما يعبر في حد ذاته عن روح جديدة من التعاون تستحق التقدير.

إن المناقشة السنوية التي تجريها الجمعية العامة لدى نظر تقرير مجلس الأمن المرفوع إليها بموجب المادتين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين من الميثاق تتيح الفرصة لكافة أعضاء الأمم المتحدة لتبادل وجهات النظر بشأن تطور أعمال المجلس لتسجيل انجازاته ومواقفه تجاه بعض المشاكل المعقدة والتعرف على أوجه القصور في تناوله للبعض الآخر. كما تعتبر مناسبة هامة للحوار اللازم والتفاعل الضروري بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، الأمر الذي يسمح بتعضيد وتعزيز دور كل منهما في ممارسة صلاحياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وفقا لأحكام الميثاق. بالإضافة إلى ما تقدم فإنها مناسبة هامة تعبر عن المسؤولية المحاسبية للمجلس تجاه الجمعية العامة وانعكاس للتوازن بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة.

وتستمد هذه المناسبة أهمية خاصة ومتزايدة بالنظر إلى الدور الحيوي لمجلس الأمن على الساحة الدولية، خاصة مع تعقد الأوضاع الدولية وتدهور السلم والأمن في أنحاء كثيرة من العالم، الأمر الذي ضاعف من نشاط المجلس ومسؤولياته بقدر كبير. ولقد ولّد ذلك لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة اهتماما بعمله له ما يبرره.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينيلولي (فيجي).

إن وفد مصر يرحب بالتقرير المقدم من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة هذا العام A/49/2. والواقع أن تقديم التقرير بصفة دورية وفي حينه أمر تقتضيه واجبات المسؤولية والتفويض المعطى إلى أعضاء مجلس الأمن من جانب أعضاء المنظمة وفقا للمادة الرابعة والعشرين وما تتطلبه المادة الخامسة عشرة من ميثاق الأمم المتحدة. كما نرحب باعتماد التقرير في جلسة عامة لمجلس الأمن وبصدوره كمستند محدود التوزيع قبل اعتماده وذلك أسوة بما هو متبع في أجهزة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

ولا يفوتنا أن نشجع استمرار توزيع برنامج العمل الشهري للمجلس على كافة بعثات الأمم المتحدة، الأمر الذي يساهم في تسهيل تدفق المعلومات، كما نرحب باستمرار تضمين يومية الأمم المتحدة لجدول اجتماعات المجلس. هذه الاجراءات في حد ذاتها تعتبر بداية على الطريق السليم نحو مزيد من الشفافية، إلا أنها رغم ايجابياتها لا ترقى إلى ما نتطلع إليه. فهناك حاجة ملحة إلى المزيد منها، الأمر الذي يتطلب من أعضاء مجلس الأمن الاستمرار في السعي إلى تطبيق وسائل إضافية لتحسين اجراءات المجلس بما يلبي ويستجيب للمقترحات والمطالب المقدمة من أعضاء الجمعية العامة في هذا الشأن.

إن مصر في العديد من المناسبات نادت بأن يعكس تقرير مجلس الأمن بأسلوب موضوعي وتحليلي كافة الأنشطة التي قام بها المجلس في أدائه لوظائفه، خاصة في الوقت الذي تزداد فيه مهامه من ناحية الكم ومن ناحية الكيف، وهو ما يستتبع بالضرورة أن تكون الجمعية العامة بصفتها الهيئة العالمية على علم تام بجوهر عمل المجلس. هذا الأمر يبدو أكثر إلحاحا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن المجلس يلجأ في روتين عمله إلى المشاورات غير الرسمية، الأمر الذي يصعب معه حصول كافة الأعضاء على المعلومات بأسلوب مفتوح وفي حينه. وللأسف فإن تقرير المجلس محل الاستعراض هذا العام جاء صورة مطابقة للتقارير السابقة باستثناء مقدمة أكثر تفصيلا واحتوائه على تذييلين إضافيين: التذييل السابع، المتضمن قائمة بمراسلات رئيس مجلس الأمن أو الأمين العام، والتذييل الثامن، المتضمن قائمة بتقارير الأمين العام الصادرة في الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير.

فيما عدا هذين الابتكارين - اللذين لا يرقيان إلى تطلعات الغالبية العظمى من الدول الأعضاء - فإن التقرير رغم ضخامته لا يعتبر من وجهة نظرنا وثيقة موضوعية تتناسب مع الدور الهام المتزايد لمجلس الأمن. إذ لا يتضمن إلا عرضا للقرارات والبيانات والوثائق الصادرة في الفترة الزمنية التي يغطيها، وكلها مستندات عامة سبق للجميع الاطلاع عليها. ونجده أيضا خاليا من أي تحليل وتقييم للقرارات التي اتخذها

المجلس بالنسبة لمختلف النزاعات التي بت فيها. كما أغفل أي إشارة لأي تفسيرات تضفي ايضاحات، حتى لو اتسمت بالعمومية، للمشاورات غير الرسمية التي تجري بأسلوب مغلق.

وبالتالي يعتبر التقرير قاصرا عن تلبية رغبة الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة في المزيد من الوضوح والفهم لتفكير المجلس وبواعثه، الأمر الذي يستحيل معه إجراء أي تحليل لنشاط المجلس. وإذا كنا نؤكد على هذه النقطة فلأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالصفة التمثيلية لمجلس الأمن ومسؤوليته السياسية تجاه الجمعية العامة. وكلنا نعلم أن الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق توضح أن مجلس الأمن إنما يعمل بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، وهذا بالتحديد ما يضفي الشرعية على أعماله وما يستمد المجلس منه صلاحياته.

إن تزايد نشاط المجلس يضع مسؤولية ضخمة على الأمم المتحدة، وهي مسؤولية تنصب على كل الأعضاء، ليس فقط من منطلق سياسي وإنما من منطلق مادي أيضا. وبالتالي فإن أقل ما يمكن لأعضاء الأمم المتحدة المطالبة به هو توفير المعلومات للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بأسلوب موضوعي وفي حينه. وهذا يجرنا إلى الإشارة إلى عدة نقاط يأسف وفد مصر لعدم وجود أي إشارة لها في التقرير.

أولها، نشاط الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن والتي تهم أعمالها عددا كبيرا من أعضاء الأمم المتحدة. وثانيها، مدى تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في القضايا التي نظرها. وأخيرا، تقييم الموضوعات المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وهذه المسائل، نظرا لأهميتها وتأثيرها على عدد كبير من الدول، لا يتصور إغفالها في تقرير يعكس بحق أعمال مجلس الأمن.

إن الحوار بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أمر حيوي وضروري إذا أريد لهذين الجهازين الرئيسيين الاضطلاع بمسؤولياتهما في حفظ السلم والأمن الدولي. وقد يكون مناسبا في هذا المجال التذكير بالمادة الحادية عشرة من الميثاق التي جعلت مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة بين الجهتين، إذ تخول للجمعية العامة النظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين ومناقشة أية مسألة تتعلق بهما وتقديم التوصيات بشأنهما بما في ذلك إلى مجلس الأمن. ومفهوم ذلك أن التبعات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين التي يعهد بها أعضاء الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، لا تحد من سلطات الجمعية العامة في هذا المجال. ومن هنا تبرز أهمية علاقة التوازن بين كلا الجهازين التي لا غنى عنها لقيام كل منهما بمسؤوليته على أحسن وجه وعلى نحو متسق.

وفي هذا الصدد واحتراما لهذا التوازن، فإن وفد مصر يؤكد على عدد من النقاط: أولا، الحاجة إلى زيادة الشفافية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. وتحقيقا لذلك، يقترح عقد عدد أكبر من الاجتماعات الرسمية بشأن أي قضية قبل اتخاذ أي قرار بما يتيح المشاركة على أوسع نطاق؛ إشراك عدد من الدول المعنية مباشرة بقضية في مشاورات المجلس غير الرسمية؛ إنشاء نظام معلومات شامل لمد الدول غير الأعضاء بالمعلومات مثل إصدار نشرات إعلامية موجزة موجهة لأعضاء الأمم المتحدة بشأن المشاورات غير الرسمية للمجلس، إلى غير ذلك من التدابير العملية لتوفير المعلومات بما يتيح للأعضاء الاطلاع الكامل على طبيعة ونطاق عمل المجلس.

وثانيا، إقامة علاقة أكثر فاعلية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وفي هذا الصد فإلى جانب ضرورة أن تكون التقارير المقدمة من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة غنية بالمعلومات الموضوعية وفي حينها عن عمل المجلس وأجهزته الفرعية، فإن تبادل وجهات النظر بين الجهازين بحاجة إلى التعزيز عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، وإنشاء نظام مؤسسي للمشاورات المنتظمة والمباشرة بين مجلس الأمن والدول المشاركة بقوات أثناء عملية اتخاذ القرار بشأن إنشاء وإدارة عمليات حفظ السلام. فالأسلوب الأمثل لضمان فعالية القرارات التي يتخذها المجلس وتعزيز شرعيتها، يعتمد على توسيع قاعدة المشاركة من جانب الدول غير الأعضاء. وهناك حاليا عدد من المبادرات في هذا الشأن، ويسعدنا أن نعرب عن تأييدنا لها، ولا سيما المبادرة المشتركة المقدمة من الأرجنتين ونيوزيلندا.

وأخيرا، أود الإشارة إلى مسألة التمثيل المتكافئ وزيادة عضوية مجلس الأمن. فقد شارك وفد مصر في المناقشة الخاصة بالبند ٣٣ حول إعادة النظر في تكوين مجلس الأمن، كما شارك في الفريق العامل

المخصص لبحث إصلاح المجلس، بما في ذلك عضويته وإجراءات عمله، وسيستمر في المشاركة الفعّالة لتصحيح الاختلالات القائمة بغية إضفاء مزيد من الفاعلية وتعزيز مصداقية المجلس.

ولا يفوتني في النهاية أن أشير إلى أن روح ونص الميثاق يقضيان بأن لا يقتصر نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن على مجرد الأخذ علما بالتقرير دون تقديم التوصيات اللازمة بشأنه. ولعل الاتجاه العام سيتيح في المستقبل تعديل هذا المسلك.

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمع وفدي باهتمام بالغ إلى الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن، السير ديفيد هناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة. إن عرضه لتقرير مجلس الأمن أمام الجمعية العامة يتم على نمط سابقة محمودة نأمل في أن تصبح سمة دائمة في المستقبل أيضا.

إن قائمة المتكلمين في هذا البند هذا العام أطول كثيرا من العام الماضي. وهذا يبين الاهتمام المتزايد الذي يثيره تقرير مجلس الأمن. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذه المناقشة باعتبارها مناسبة للتشهير بالمجلس. والعكس صحيح، فالاهتمام بالتقرير يبين رغبة قوية لدى جميع الأعضاء لتعزيز فعالية وكفاءة مجلس الأمن.

ويعزى ذلك إلى عدد من العناصر: أولا، أن الأمم المتحدة الآن، ولا سيما من خلال مجلس الأمن، تعكف ليس فقط على أداء وظائفها التقليدية نحو أكثر تعمقا ولكنها أيضا تخوض في مجالات من الأنشطة لم تطرقها في الماضي وتؤثر بعمق على جميع الدول. ثانيا، فيما يتعلق بالأوضاع الدولية الحالية التي وصفت بأنها إيجابية بشكل عام، يسود شعور صحي بأن الشفافية أمر حيوي لتعزيز أغراض ومبادئ الميثاق على نحو فعّال. ثالثا، كلما اتسع نطاق تفهم الدول لقرارات المجلس، ازداد قبولها وتحسنت آفاق تنفيذ القرارات بفعالية وكفاءة.

وفضلا عن ذلك، هناك حقيقة أساسية، بل بديهية، مفادها أن عضوية الأمم المتحدة ارتفعت من ١١٣ في عام ١٩٦٥، عندما تشكل المجلس بتكوينه الحالي، إلى ١٨٤ في عام ١٩٩٤. وتحظى الحاجة إلى زيادة عضوية المجلس بقبول شبه عالمي.

إن تقرير المجلس الوارد في الوثيقة A/49/2 مجموعة من القرارات والمقررات والمراسلات مفصلة إلى أبعد حد. وهو يوفر مادة وثائقية مفيدة. وإن التقرير، كما قال السير ديفيد هناي نفسه:

"... مقترنا بالوثائق الرسمية الأخرى للمجلس، ... يشكل التقرير بالنسبة لها دليلا مرجعيا". (انظر أعلاه، ص ٤)

ولئن كان التقرير قد أوضح شيئا فهو المدى الذي بلغه نطاق أنشطة مجلس الأمن، والذي ضاهاه بجلاء اهتمام مماثل واسع النطاق بأعماله.

ويشير التقرير بصورة موجزة أيضا - وموجزة جدا - في الفصل ٢٨ إلى بعض التدابير وطرائق العمل الابتكارية التي انتهجها المجلس في الشهور الأخيرة، وخاصة زيادة الشفافية لتمكين الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن من امتلاك معرفة ثاقبة أكمل بشأن منطق صنع القرار فيه. وينبغي الآن اضفاء الطابع الرسمي على هذه التدابير. فالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمجلس الأمن تناول أيضا مسائل حيوية تتصل بالزيادات المطلوبة في عضوية المجلس.

وتقرير مجلس الأمن يغطي فترة ١٢ شهرا تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. واستمرت مناقشات الفريق العامل المعني بمجلس الأمن حتى إلى ما بعد هذا الموعد بفترة، ولم يعتمد تقريره إلا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ولهذا السبب، ربما لم يكن من الممكن لمجلس الأمن أن يعقب في تقريره على النتائج التي توصل إليها الفريق العامل. وقد يدفع أيضا بحجة أن تقرير مجلس الأمن كان يهدف أساسا إلى تغطية القرارات التي تم اتخاذها داخل قاعة مجلس الأمن. مع ذلك، يرى وفد بلادي، أنه سيكون من المناسب على نحو خاص لو أن المجلس وجد أن بالإمكان في تقاريره في المستقبل أن يحيط علما بوجهات النظر المدروسة للعضوية العامة في الأمم المتحدة، بما في ذلك وجهات نظر الدول الدائمة العضوية في المجلس.

هناك مسألة أخرى ترتبط بتقرير مجلس الأمن. فالفقرة ٤ من منطوق القرار ٢٦٤/٤٨،

"تدعو رئيس الجمعية العامة إلى أن يقترح، عقب المشاورات، وسائل وسبلا مناسبة لتيسير إجراء الجمعية مناقشة متعمقة للمسائل الواردة في التقارير المقدمة إليها من مجلس الأمن".

واعتمد هذا القرار بتوافق الآراء بعد مفاوضات طويلة وشاقة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ونأمل أن يبادر رئيس الجمعية العامة بإجراء مشاورات حول هذا الموضوع في إطار البند الحالي لجدول الأعمال، لكي تتمكن الجمعية العامة من عقد مناقشة بناءة بشأن المسائل التي عالجها التقرير الذي قدمه مجلس الأمن. ونقترح، كما اقترح رئيس حركة عدم الانحياز، أن يظل هذا البند - البند ١١ - مفتوحا لإتاحة المجال لإجراء هذه المشاورات.

ووفد بلادي على يقين بأن مجلس الأمن سينظر إلى الاهتمام الملحوظ بتقريره على أنه نابع ليس من الفضولية الأكاديمية المحضة وإنما من عناصر أخرى. وينبغي على المجلس أن يشجع، لا أن يستخف بهذا الاهتمام الصحي بعمله وأن يقدم في تقاريره في المستقبل "بيانا واضحا وحافلا بالمعلومات عن أعماله"، (القرار ٢٦٤/٤٨، الفقرة ٣) إلى أقصى حد يتمشى وأحكام الميثاق، وأكرر، الذي عهد إلى المجلس بالتصرف بالنيابة عن عضوية الأمم المتحدة بأسرها.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الوفود بأن الجمعية ستنظر في البند ٣٩ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك" يوم الخميس ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ صباحا، بدلا من الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ كما كان مقررا سلفا.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/49/2)

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد البرازيل أن يعرب عن امتنانه للسير ديفيد هناي، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، لعرضه تقرير مجلس الأمن (A/49/2) إلى الجمعية العامة، الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ويسعد وفد البرازيل بالغ السعادة أن يلاحظ أن الممارسة التي بدأت في العام الماضي، عندما كنا نشغل منصب رئاسة المجلس لنفس الشهر، قد استمر فيها بجدارة وفد المملكة المتحدة هذا العام. ونتوجه بالشكر لرئيس المجلس على اشاراته الطيبة للمبادرة التي أخذ زمامها وفد بلادي ولي شخصيا. وأود أن أتوجه بالشكر للمتكلمين الآخرين الذين وجهوا إلينا عبارات مماثلة. ونتوقع أن تستمر هذه الممارسة وتزداد تحسنا في الأعوام القادمة.

إن تقديم التقرير السنوي من جانب مجلس الأمن عملا بالمادة الرابعة والعشرين، الفقرة ٣، من الميثاق ونظر الجمعية العامة فيه، عملا بالمادة الخامسة عشرة، الفقرة ١، يمثلان متطلبا دستوريا أساسيا مجسدا في الميثاق، يوفر فرصة متميزة لإجراء حوار شامل ومتعمق بين هاتين الهيئتين الهامتين جدا في منظمتنا.

وفي هذا الصدد، نرحب بالنداء الذي توجه به رئيس مجلس الأمن في ملاحظاته الاستهلالية:

"لإجراء حوار موضوعي وتفاعلي بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة، وآمل أن يتناول الحوار ليس فقط طابع التقرير المقدم إلى الجمعية العامة اليوم، ولكن أيضا جوهر المسائل المعروضة على مجلس الأمن". (انظر أعلاه ص ٢)

وهذا الهدف بعينه هو الذي ألهم وفد بلادي لعرض التقرير في العام الماضي. واستجابة لهذا النداء، سيتطرق وفد بلادي اليوم وبسرور إلى الجوانب الرسمية والمضمونية لتقرير مجلس الأمن.

بالنسبة لهيكل التقرير، ما فتئ وفد البرازيل يؤكد على ضرورة جعل وثائق وإجراءات المجلس أكثر شفافية وأسهل استخداما بالنسبة لعضوية المنظمة بأسرها. وتمشيا مع هذه الشواغل، وخلال فترة ولاية

البرازيل في المجلس لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤، شاركت بنشاط في أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وكانت جهود الفريق العامل أساسية في تحسين بعض أساليب عمل المجلس، هذه الأساليب التي أشار إليها رئيس مجلس الأمن في بيانه وفي مقدمة التقرير. ونلاحظ مع الارتياح أن رئيس المجلس، في خطوة أخرى لتعزيز تدفق المعلومات بين المجلس والجمعية العامة، بدأ بممارسة تقديم تقارير شفوية منتظمة للوفود غير الأعضاء في مكان ووقت مقررين سلفا. ويرحب وفد بلادي بأوجه التحسين هذه ويشجع الفريق العامل على مواصلة جهوده بإخلاص لجعل وثائق وإجراءات المجلس أكثر شفافية بالنسبة لعضوية المنظمة.

وبينما نحيط علما بالتنصل من القول إن تقرير مجلس الأمن ليس القصد منه أن يكون بديلا عن الوثائق الرسمية للمجلس، وإنه بدلا من ذلك يشكل دليلا مرجعيا لأعماله، لا يسعنا إلا أن نؤكد على جانب النقص الأساسي فيه، وأعني أنه يبلغ فقط عن المداولات الرسمية لتلك الهيئة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مقدمة التقرير تذكر، وللمرة الأولى، تواتر المشاورات غير الرسمية خلال الفترة، وتنوه بأن المجلس عقد ١٥٣ جلسة رسمية، واعتمد ٨٧ قرارا وأصدر ٦٨ بيانا رئاسيا، إلى جانب ٢٥٢ جلسة مشاورات غير رسمية استغرقت ٣٥٣ ساعة من التداول.

هذا الاعتراف الأولي المتسم بالتردد بوجود مشاورات غير رسمية، وإن كان يعتبر علامة إيجابية، يبرز تناقضا ظاهريا - هو أن تقرير مجلس الأمن يخصص أكثر من ٥٠٠ صفحة للكلام عن المداولات الرسمية، التي يتمثل جزء كبير منها في جلسات رسمية أو محاطة بالصبغة الرسمية لا تدوم أكثر من ٥ دقائق، في حين لا توجد أية إشارة عن محتوى الساعات الـ ٣٥٣ التي خصصت لمشاورات غير رسمية بلغ عددها ٢٥٢ جلسة، تمت فيها معظم المناقشات المضمونية حقا، لذلك نرى أن من الضروري إيجاد وسيلة مناسبة للتعبير عن محتويات المشاورات غير الرسمية في تقرير المجلس بغية الحفاظ على جوهر هذه المداولات في صيغة رسمية معتمدة.

إن وفدي ليس بغافل عن ضرورة وجود درجة من الخصوصية والتبسط في مداولات المجلس بغية تعجيل أعماله. بيد أن اللجوء إلى مثل هذه الأساليب ينبغي أن يتم في ضوء المعايير الواجبة ولا ينبغي أن يدفع إلى حدود غير مقبولة يمكن أن تعرض للخطر مسؤولية وشرعية المجلس تجاه العضوية العامة للمنظمة، التي يتحمل المجلس نيابة عنها المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن زيادة الشفافية لا تعني بالضرورة نقصان الكفاءة. ولئن كان أيسر على دائرة صغيرة تتولى صنع القرار أن تتوصل إلى استنتاجات بشكل أسرع من تجمع أكبر، فإن القرارات المتسرعة لا تترجم بالضرورة إلى نتائج فعالة. إن الردود على التحديات المعقدة التي يواجهها المجلس حاليا ينبغي أن تستند إلى تقييمات حذرة وتدابير متوازنة. فبانقضاء حقبة التكتلات التلقائية داخل المجلس وخارجه، ينبغي الآن لمداولات المجلس أن تأخذ في الحسبان على الوجه الصحيح كافة وجهات النظر والآراء بغية التوصل إلى حلول عادلة ودائمة.

إن آراء وفدي بشأن سبل ووسائل تحسين نظام الإبلاغ الخاص بمجلس الأمن عرضت في مناسبات عديدة سابقة، وخاصة في بياننا خلال مناقشة البند ٢٣ من جدول الأعمال. ونعتزم الاستمرار في الإدلاء بدلونا في تحسين أساليب عمل المجلس، سواء هنا في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن خلال الفترة المتبقية لنا في ذلك الجهاز.

إن البرازيل، التي أنتخبت خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن عن الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤، ما فتئت تسعى جاهدة لكي تكون على مستوى الثقة التي وضعها فيها المجتمع الدولي. ومواقفنا بشأن المسائل المطروحة على المجلس تستند إلى احترام مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والسعي الدائم لتسوية المنازعات سلميا عن طريق التفاوض، وسيادة حكم القانون في النظام العام الدولي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والإسهام الفعال في عملية حفظ السلام وغيرها من الأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمة.

وقد سعينا جاهدين للمشاركة البناءة في المداولات بشأن أكثر من ٢٠ حالة طرحت على المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعلاوة على هذا، فإن

اشتراكنا في أعمال الأجهزة الفرعيـــة وخاصة لجان الجزاءات، يوجهه الحرص على التنفيذ الدقيق لقرارات ومقررات المجلس ذات الصلة، دون أن تغيب عن أنظارنا الحاجة إلى تفادي أن نزيد دون داع من حدة الحالة السيئة التي يعيش فيها السكان الضعفاء وبلدان العالم الثالث البريئة. ونشير في هذا الصدد إلى أن اللجنة المعنية بيوغوسلافيا وحدها التي ترأسها البرازيل كان عليها أن تتناول أكثر من ٠٠٠ ٣٤ رسالة في عام ١٩٩٣ وأكثر من ٠٠٠ ٤٥ رسالة حتى الآن في عام ١٩٩٤، على النحو الذي بينه الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة.

وفي ميدان حفظ السلام، ما فتئنا نشترك في أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وقوة الأمم المتحدة للحماية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا، وننظر جديا في زيادة الاشتراك في عمليات أخرى. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بجميع الأفراد الشجعان المشاركين بتفان وإنكار الذات في عمليات حفظ السلام العديدة التي تقوم بها المنظمة، وعدد كبير منهم يعمل في ظل ظروف فائقة الصعوبة والخطورة.

وفي هذا الصدد، يـــرى وفدي أنه بات من الضروري نظرا لتزايد عدد عمليـــات حفظ السلم وتعقدها، إعادة التفكير بإمعان في مبادئ وممارسات الأمم المتحدة في هذا المجال. وأشير على سبيل المثال إلى أنه في حين نجد أن مجلس الأمن هـــو الجهاز المختص بإنشاء هذه العمليات فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء المشاركة بأفراد في هذه العمليات غير ممثلة في المجلس. وعلاوة على هذا، فـــإن الولايات المحددة للكثير من هذه العمليات المعقدة، التي تنطوي على اقتران أنشطة حفظ السلم بالمساعدة الإنسانية والانتخابية والإنمائية، ينبغي أن تبحثها جميع الأطراف المعنية بإمعان أكبر. وهذا دونما شك مجال هام جدا يستلزم الحوار المضموني وزيادة التفاعل بين مجلس الأمن والدول الأعضاء. ونلاحظ مع الارتياح أن المجلس في هذا الشهر بحث، بناء على مبادرة من وفدي الأرجنتين ونيوزيلندا، تدابير مفيدة لتحسين المشاورات بين البلدان المشاركة بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة. ويأمل وفدي أن تنفذ هذه التدابر قريبا وأن تدخل عليها تحسينات حسب الضرورة، ونحن على استعداد لمواصلة التعاون في هذا الصدد.

ودون أن أتناول كل حالة من الحالات العديدة في تقرير المجلس، أود أن أبرز بعض اهتمامات وفدي خلال المداولات التي تشارك فيها.

أولا، أيد وفدي دوما ضرورة قيـــام المجلس باستطلاع جميع السبل الممكنة للتفاوض قبل اللجـــوء إلى أعمال إنفاذ بمقتضى الفصل السابع. إن أعمال الإنفاذ هذه، بحكم طبيعتها الاستثنائية، لا ينبغي استخدامها إلا في حالات الضرورة القصوى ولا يجوز أن تشكل سابقة بالنسبة لأي حالة أخرى. وفي الوقت ذاته، عند إصدار تحذيرات إلى أطراف الصراع، ينبغي للمجلس أن يمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام صيغة تحمل إشارة ضمنية أو صريحة إلى استخدام تدابير قسرية مشكوك في فعاليتها. إننا نفضل بدلا من ذلك أن يستخدم المجلس بشكل أكمل أدواته الدبلوماسية مثل البعثات الخاصة والمقررين وغير ذلك من التدابير الخلاقة، بغية القيام بدور أكثر فاعلية إلى جانب أنشطة الوساطة التي يقوم بها الأمين العام.

ثانيا، ما زلنا نرى أن سلطة مجلس الأمن ليست مستقاة ذاتيا. إنها نابعة من تخويل السلطات التي عهد بها إليه جميع أعضاء المنظمة بموجب الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق. ولهذا السبب، ينبغي تفسير سلطات المجلس ومسؤولياته بموجب الميثاق تفسيرا دقيقا، ولا يمكن ابتكارها أو إعادة ابتكارها تفسيرها بقرارات من المجلس ذاته. إن اختصاص المجلس لا ينبغـــي توسيعه ليشمل مسائل لا تتصل اتصالا مباشرا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، خاصة عندما تنطوي على مبادئ قانونية وقضائية. ونظـــرا لأن المجلس ليس جهازا قضائيا، فلا يمكنه بأي حال أن يدعي ولاية تشريعية أو نظام سوابق لقراراته. ورأينا المتمعن هو أن المجلس يجب ألا يحتكم إلى الفصل السابع من الميثاق لاتخاذ قرارات في مسائل من شأنها أن تصل إلى حد تعديل الميثاق ذاته بتوسيع مجال اختصاص المجلس.

ثالثا، نتمسك بقـــوة بضرورة الامتثال الدقيق لجميع قرارات ومقررات المجلس من جانب الأطراف أو من جانب المجلس ذاته. والمجلس يجب أن لا يسمح بالتنفيذ الانتقائي لقراراته، ولا بالقصر في اتخاذ القرارات على حالات منتقاة. وينبغي أن يطالب بالامتثال الكامل لأحكام قراراتـــه ذات الصلة كما

ينبغي أن يتعهد بالوفاء السريع بالتزاماتـــه بموجب هذه القرارات. وقبل كل شيء، ينبغي للمجلس، حفاظا علـى مصداقيته، أن يمتنع عن إعادة تفسير صلاحياته في أوقات مختلفة بما يتفق وأغراضه.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يتجنب الاقتراحات الداعية إلى تفويض أطراف ثالثة بإنفاذ أعمال دون وجود آليات واضحة لمراقبة هذه الأعمال والمحاسبة عليها. وينبغي التشجيع على التعاون والتنسيق والترتيبات الأخرى مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولكن لا يمكنها أن تشكل بديلا من وفاء المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق.

أخيرا وليس آخرا، يجب على المجلس أن يضطلع وأن يُرى وهو يضطلع بمسؤولياته دون تحيز. وينبغي أن يكون على استعداد لاتخاذ تدابير ضد الأطراف التي لا تمتثل لقراراته، ولدعم الأطراف التي تمتثل لها. وينبغـــي بصورة خاصة أن يتجنب النهج الذي يبدو في الظاهر متوازنـــا ولكنه، في نهاية المطاف، يخدم أولئك الذين يسعـــون إلى تأجيـــل الوفاء بواجباتهم.

هـــذه بعض الاعتبارات وليس كلها التي حدت بوفد بلدي علـــى تنـــاول الحالات المختلفة التي وردت فـــي تقرير مجلس الأمـــن، ونرجو أن يوضح ذلك لأعضـــاء المنظمـــة المواقف التي اعتمدتها البرازيل.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخـــرى على الأهمية الحاسمة للحوار والتفاعل المضمونيين بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذه الممارسة ينبغي ألا تكون مقصورة على مناسبة نظر الجمعية العامة رسميا في التقرير السنوي لمجلس الأمن، بل ينبغي أن تكون من صلب عملية مستمرة نابعـــة من المسؤوليات الأساسية لهذين الجهازين عملا بالمهام والسلطات الموكولة إليهما بموجب الميثاق.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، سينعقد اجتماع القمة الثاني لمجلس الأمن من أجل استعراض الحالة الدولية من منظور الصلاحيات المخولة له. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، سينعقد اجتماع قمة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة لتقييم تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في غضون ٥٠ عاما من نشاطها. ونحن نرجو أن تولد هاتان المناسبتان قوة دفع جديدة لتكثيف الحوار والتفاعل بين مجلس الأمن والجمعية العامة، بغرض تعزيز المنظمة بأسرها مما يعود بالفائدة على جميع دولها الأعضاء.

السيد مومبنغيغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بتأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لاندونيسيا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز.

إن التقرير المعروض علينا في الوثيقة A/49/2 أعد وفقا للفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة، والفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. فالفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة تنص على أن تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها؛ وأن تتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدوليين. أما الفقرة ٣ من المادة الرابعة والعشرين فتنص على أن يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

الواضح أن الغرض في ميثاق منظمتنا هو وجوب أن يخضع مجلس الأمن للمساءلة الكاملة أمام الجمعية العامة عن طريق تقديمه تقارير سنوية أو عن طريق تقارير خاصة إذا اقتضت الحال. والواقع أن الفقرة ١ من المادة الرابعة والعشرين مـــن الميثاق توضح تماما أن أعضاء الجمعية العامة يعهدون إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا". لذلك، فإن مجلس الأمن، عنـــد قيامه بالواجبات التي تفرضها عليه هذه التبعات، يعمل نائبا عنهم.

إن الولاية منوطة على نحو واضح بمجلس الأمن بموجب الميثاق لمجرد كفالة أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالا. وقد اعترف واضعو الميثاق بحق بأن المسائل الملحـــة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين لا يمكـــن التعامل معها على جناح السرعة من جانب هيئة كبيرة وعالمية مثل الجمعية العامة هذه. لذلك فـــإن القصـــد من التقارير السنوية والخاصة التي يرفعها مجلس الأمـــن هو

إتاحة الفرصة للجمعية العامة كي تقـــوم بدرس وتقييم أعمال مجلس الأمن وتوفير التوجيه كما تقتضي الحال.

والمؤسف أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة يبقى مسردا للوثائق والقرارات التي صدرت عن طريق مجلس الأمن، وهو يفتقر كليا إلى الشفافية ويخلو تماما من التحليل. وهذا التقرير، كما أشار إليه الذين سبقوني في الكلام، يمكن أن يكون ذا فائدة للمؤرخين وأمنـــاء المكتبـات وأمناء الأرشيف والباحثين الأكاديميين فحسب، وليس لهذه الجمعية العامة طبعا.

إن هذا القرير، بشكله ومضمونه ربما كان يفيد خلال سنوات الحرب الباردة عندما كان يصعب على مجلس الأمن أن يوافق على أي شيء جوهري، وحتى على الإجراءات في بعض الحالات.

لكننا يجب أن نسلم الآن بأنه في عصر ما بعد الحرب الباردة هذا، حيث أصبح من الممكن الآن أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء على عدد كبير من المسائل، فإن التقرير المعروض علينا ليس مفارقة زمنية فحسب، بل هو أيضا من مخلفات الماضي التي يتعذر قبولها.

إن التقرير الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ينبغي، برأينا، أن يتضمن خلفية للمسائل التي أجرى مجلس الأمن مداولات بشأنها، وسجلا للتطورات التي حدثت بشأن كل مسألة من هذه المسائل، وطبيعة مداولات المجلس غير الرسمية، والأسباب التي تقف وراء كل قرار اتخذه المجلس. إننا نعلم أن قرارات مجلس الأمن يتم التوصل إليها في أغلب الأحيان من خلال المشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس التي تكون محظورة على أعضاء الجمعية العامة الذين يعمل مجلس الأمن نيابة عنهم. لذلك فإن ما يبعث على خيبة الأمل إلى أبعد حد أن نبقى نتلقى، سنة بعد سنة، تقارير لا تلقي أي ضوء على الأساس الذي تقوم عليه أعمال مجلس الأمن.

وتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة، شكلا ومضمونا، يبرز الحاجة الملحة الى إصلاح المجلس وإعادة تشكيله لكفالة المساواة والديمقراطية في تكوينه واجراءاته وممارساته. فيجب أن تنم عملية صنع القرار فيه عن قدر كبير من الشفافية بتوسيع مشاركة العضوية العامة في المشاورات غير الرسمية وفي الجلسات الرسمية. ونعتقد أنه بمجرد أن يزاح ستار السرية هذا عن أعمال مجلس الأمن سيكون من الأيسر كثيرا على المجلس أن يقدم للجمعية العامة التقرير المتوقع بموجب الميثاق والذي يثبت أن مجلس الأمن مسؤول أمام عامة العضوية.

ونلاحظ بعين القلق أن بعض أحكام الفقرة ١ من المادة الخامسة عشرة لا تزال حبرا على ورق. فتلك المادة تنص على أن يقدم مجلس الأمن، علاوة على تقريره السنوي، تقارير خاصة عن المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وخلال السنوات التي مثلت فيها زمبابوي هنا في الأمم المتحدة، لا أذكر أن تقريرا خاصا واحدا قدم عن مسائل تؤثر على السلم والأمن الدوليين، بالرغم من الاضطرابات والأزمات العديدة التي حدثت في مناطق مختلفة من العالم أثناء تلك الفترة.

ولو كان مجلس الأمن قد زود الجمعية العامة بتقرير خاص من رواندا قبل أحداث نيسان/ابريل من هذا العام، فلربما أمكن، بتعاون الجمعية العامة مع المجلس، تفادي مأساة بالأبعاد التي شهدناها فيما بعد. لقد روع وفدي بالطريقة التي تناول بها المجلس مسألة رواندا؛ وهو يعتقد أن انتقائية مجلس الأمن الواضحة ومعاييره المزدوجة في معالجة القضايا المختلفة المدرجة في جدول أعماله ينبغي تلافيها في المستقبل. والواقع أنه ربما كانت لدى المجلس أسباب قهرية دفعته لهذا التصرف؛ واذا كان هذا هو الحال، فقد كنا نتوقع أن يرد في التقرير السنوي وصف كامل لهذه الأسباب حتى تحاول الجمعية العامة إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتفادي كوارث مماثلة في المستقبل. ومن المؤسف أن قراءة تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة لم تجعلنا أكثر حكمة.

ومن واجب الجمعية العامة أن تثني على المجلس للتلاحم الذي أبداه في معالجته للمشاكل المستعصية المتعلقة بيوغوسلافيا السابقة. فعلى الرغم من تعقد هذا الصراع ونكساته الكثيرة، علاوة على عدم التوصل حتى الآن الى اتفاق فيما بين الأطراف، لم يترك مجلس الأمن الساحة يائسا، ولا هدد بأن يدع الأطراف تستنزف بعضها في حرب أهلية ضروس. ونحن نعلم

أن بلوغ السلم يتطلب من منظمتنا صبرا وموارد وعزيمة لا تلين.

وفي هذا الصدد، من دواعي القلق الشديد أن مجلس الأمن لا يتزود، فيما يبدو، بنفس التماسك أو العزيمة الثابتة أو السخاء في موارد حفظ السلم، عندما يتعلق الأمر بالصراعات في أنغولا والصومال وليبريا ورواندا. وواضح أن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص تلك الصراعات تهدد دائما بقرب انسحاب المساعدة الدولية. وعامة العضوية تنتظر تفسيرات من مجلس الأمن. وأين نجد هذه التفسيرات، إن لم نجدها في تقرير مجلس الأمن السنوي الى الجمعية العامة؟ إلا أننا، للأسف، بعد قراءة التقرير لم نصبح أكثر علما.

ويود وفدي أن يؤكد، على غرار الوفود الأخرى، أن من الأفضل تخصيص موارد قليلة لمنع الصراعات أو التصدي لها في المهد، بدلا من أن نضطر للقيام بذلك بعد استفحالها وبلوغها أبعاد الكارثة، وعندها حتما ستستدعي الحاجة مزيدا من الموارد.

السيد لاكلوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يقدم مجلس الأمن اليوم الى الجمعية العامة تقريره السنوي عن أعماله في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد اعتمد مجلس الأمن التقرير في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر الماضي. وقام رئيس مجلس الأمن، السير ديفيد هناي، بعرض التقرير نيابة عن أعضاء المجلس، وإبراز بعض التجديدات التي أدخلت على صياغته. وفي رأينا، أن هذه التجديدات أسهمت في تحسين النص وإثرائه.

وفي دراستنا للتقرير هذا العام، نواصل العملية التي شرعنا فيها السنة الماضية لتحسين صياغة التقرير وطريقة نشره، بغرض زيادة شفافية أنشطة المجلس، وتعزيز مستوى الوعي بتلك الأنشطة لدى أعضاء المنظمة.

وفي هذا الصدد، يؤدي الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الاجرائية الأخرى - وهو هيئة فرعية تابعة للمجلس تجتمع بصفة منتظمة منذ انشائها في حزيران/يونيه ١٩٩٣ - بالتعاون مع الأمانة العامة، دورا إيجابيا للغاية يمكننا أن نلمس أثره الواضح في تقرير هذا العام.

في العام الماضي، وافقنا على توسيع المحتوى الوصفي في مقدمة التقرير. ونلاحظ الآن تحسينات أخرى في نفس الاتجاه، مما يجعل دراسة هذا التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن أكثر سهولة. وأقصد بذلك بيان جلسات المجلس الرسمية مجمعة تحت عناوين جامعة وفقا لبنود جدول الأعمال، الى جانب القرارات والبيانات المعتمدة بخصوص هذه البنود، بالاضافة الى إدراج معلومات عن أنشطة هيئات المجلس الفرعية.

وأدرجت أيضا، على هيئة تذييلات للتقرير، الرسائل الموجهة من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، وكذلك تقارير الأمين العام الصادرة خلال الفترة قيد النظر.

بالإضافة الى ذلك، استمر ترشيد جدول أعمال المجلس. فقائمة المسائل المطروحة على المجلس في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ تضمنت ١٥٠ بندا، مقابل ٢١٥ بندا في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، حتى مع اضطرار المجلس الى تناول ١٧ بندا جديدا في تلك الفترة.

ويجدر بنا، من باب الإنصاف، أن نعترف بالتحسينات التي نوهت بها، والتي تدعو حقا الى الارتياح. ومع ذلك، يدرك المجلس الحاجة الى مواصلة العمل لكفالة أن تصبح هذه التجديدات والتحسينات أكثر موضوعية.

أما من الناحية الاجرائية، فمن الواضح أن جلسات المجلس الرسمية هي المكان والفرصة لانتاج محاضرة في سياق ولايته المتمثلة في حفظ السلم وصون السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت ذاته، لا بد من الاعتراف بأن المجلس ينجز جزءا كبيرا من عمله في المشاورات غير الرسمية. والواقع أن هناك مسائل تتسم بأهمية كبرى من الناحية العملية، مثل استعراض مختلف نظم الجزاءات المفروضة في إطار الفصل السابع من الميثاق لا تكون موضوع قرار رسمي من المجلس حينما لا تنطوي نتيجة تلك المداولات على أي تغيير في تلك الجزاءات.

ولهذا فمن الملائم، من حيث الشفافية والأمانة على حد سواء، ومن حيث الوصف الواقعي لعمل المجلس، التحدث في التقرير، على الأقل من الناحية الاحصائية،

عن المشاورات غير الرسمية للمجلس وعن البنود التي تناقش فيها. وهذا لن يضيف شيئا يمكن أن يؤدي الى سوء التفسير، بما أن جدول أعمال المشاورات غير الرسمية يذكر يوميا في يومية الأمم المتحدة.

لقد تحدثنا حتى الآن عن تقرير لعمل مجلس الأمن. وهو يتضمن وصفا للوثائق ولجلسات المجلس، وللمراسلات الموجهة الى المجلس أو الصادرة عنه، وللبنود التي يتناولها. وقد ينظر المرء في الكيفية التي يمكن للمجلس بها أن تجمع هذه المعلومات في شكل تحليلي وينقل الى الجمعية العامة تقييمه لعمله. ولهذا الأمر مزيتان. فهو قد يعزز نوعية المعلومات التي يوفرها المجلس، وليس الكمية فحسب، وقد ينجم عنه نوع من التفسير المتسم بالمسؤولية لأنشطة المجلس من جانب نفس الهيئة التي تضطلع بها. ومن ثم ينبغي للتفسيرات الأخرى أن تستخدم تقييم المجلس كنقطة مرجعية، مما يحد من التصورات المتحيزة التي لا تتفق مع العمل الفعلي للمجلس.

هذه المسائل جزء من مناقشة أوسع ترمي الى تمكين جميع أعضاء الأمم المتحدة - الذين يعمل المجلس نائبا عنهم، بموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق - من زيادة المشاركة في أعمال المجلس. إنها، على وجه التحديد مسألة توسيع آلية واجراءات المشاورات بحيث تأخذ في الاعتبار آراء الدول المساهمة في عمليات حفظ السلام في الحالات التي تؤثر عليها تأثيرا مباشرا، لأن هذه الآراء أهم جزء في اجراءات إنشاء أي عملية. ومجلس الأمن ينظر حاليا في هذه المسألة على أساس الاقتراح الذي تقدم به وفد الأرجنتين ونيوزيلندا؛ ويرى الوفد الأسباني أنها مسألة ذات أهمية قصوى.

وعلاوة على ذلك، بدأ رئيس مجلس الأمن في الأسبوع الماضي ممارسة إبلاغ أعضاء المنظمة اسبوعيا بالمشاورات غير الرسمية للمجلس حول المسائل المطروحة عليه. ونرى أن هذه خطوة إيجابية، ونعتبر أن الفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الاجرائية يمكن أن يواصل نظره في الزيادة الكمية والنوعية لتدفق المعلومات الى الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

لقد وسع المجلس أنشطته توسيعا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهو يتناول مسائل تؤثر بصورة متزايدة على جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وإن زيادة درجة إبلاغ الدول غير الأعضاء فيه عن قراراته وإشراكها في اتخاذها من شأنه أن يدعم شرعية هذه القرارات ويحسن آفاق تنفيذها. وأثناء فترة عضوية اسبانيا في المجلس عبر الأشهر الـ ٢٢ الماضية، حاولت أن تسهم إسهاما بناء في تحقيق تلك الغاية، وستواصل القيام بذلك حتى نهاية فترتها.

السيد باغاتسنغ (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، ينضم وفدي الى الوفود الأخرى في تقديم الشكر الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة، بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على عرض التقرير السنوي للمجلس وشرح مختلف التدابير التي اتخذها المجلس لجعل عمله أكثر شفافية وأسهل منالا بالنسبة للدول غير الأعضاء.

لقد تلقى وفدي التقرير السنوي الأخير لمجلس الأمن الى الجمعية العامة في الوقت المناسب لهذه المناقشة، ونشكر أعضاء المجلس على جهودهم. غير إننا كنا نفضل تلقي التقرير قبل ذلك بحيث يتاح مزيد من الوقت للوفود والجمعية العامة لدراسة محتوياته وفحواه والإعداد لهذه المناقشة على النحو الدائم.

لكن الأهم من ذلك هو أن الجمعية، في الفقرة ٤ من قرارها ٢٦٤/٤٨ تدعو رئيس الجمعية الى اقتراح السبل والوسائل الملائمة لتيسير المناقشة المتعمقة في إطار الجمعية للمسائل الواردة في التقارير التي يرفعها اليها المجلس. وهذا أمر هام بصورة خاصة في حالة التقرير السنوي. ولهذا فإننا نحث الرئيس على الاضطلاع بهذه المشاورات مع الوفود في أبكر موعد ممكن لتمكين الجمعية، وفقا للقرار ٢٦٤/٤٨، من إجراء مناقشة متعمقة حول المسائل الواردة في التقرير، لا سيما تلك المتسمة بالإلحاح أو التي تتطلب اهتماما واسعا أو عاما. ولهذا السبب بالذات نؤيد تماما الاقتراح بإبقاء هذا البند مفتوحا بعد مناقشة اليوم.

إن حالة التكوين التنظيمي الحالي لمناقشتنا، حتى ولو رغبنا في إجراء إما تبادل مفيد للآراء أو المناقشة المتعمقة بموجب القرار ٢٦٤/٤٨، لن يفضي الى مثل هذه المناقشة ولن يوفر الوقت الكافي للقيام بها. ونعتقد أنه ينبغي إنشاء آلية أكثر ملاءمة، لتزويد الوفود والجمعية العامة بالوقت الكافي للإعراب عن

آرائها بشأن المسائل الواردة في التقرير وترجمتها الى توصيات، حسب الاقتضاء.

إن قالب النظر في التقرير جانب واحد من هذه المسألة. والجانب الآخر خاص بمحتواه. وبالرغم من أننا نرحب بالجهود الأخيرة التي بذلها المجلس لتحسين تقديم تقريره السنوي، نعتقد أن إمكانية إجراء مناقشة موضوعية بشأن التقرير ستتعزز وتتيسر الى حد كبير اذا أجرى المجلس بعض التحسينات لمحتوياته وأسلوب عرضه.

إن الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من القرار ٢٦٤/٤٨، تشجع المجلس لدى رفعه التقارير الى الجمعية على أن يقدم عرضا واضحا وحافلا بالمعلومات عن أعماله. ونعتقد أن هذا يمكن تحقيقه بتقديم تقرير سنوي أكثر موضوعية وتفسيرا، وليس ما هو أساسا إكمال لاجراءات وقرارات رسمية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يتضمن التقرير، ضمن جملة أمور أخرى، وفي قالب ملائم، فحوى أو موجز المشاورات غير الرسمية المغلقة لكامل العضوية بشأن القضايا الأساسية التي يشملها التقرير، ولا سيما المشاورات غير الرسمية للهيئة بأكملها التي تؤدي الى اعتماد قرار أو القيام بإجراء بشأن القضايا الأساسية تلك.

إن أهم ما في هذه المسألة يتمثل في تقديم المعلومات عن الأسباب والظروف الكامنة وراء إدراج مسألة بعينها في جدول أعمال المجلس، والعناصر أو العوامل التي أدت الى انتهاج سبيل معين بشأن تلك المسألة. ونرى أن هذا سيمكن الجمعية من إجراء تبادل آراء أكثر جدوى بشأن المسائل الواردة في التقرير، حيث سيتوفر تقدير أوضح لمداولات المجلس ولتفكير أعضائه الذي أدى الى اتخاذ القرارات أو الاجراءات بشأن هذه القضايا الحاسمة.

ونعتقد أيضا أن التقرير السنوي يمكن أن يتضمن جزءا يحتوي على جدول أو تنبؤ أولي لبرنامج العمل السنوي للمجلس، ولا سيما المسائل المحددة في التقرير الحالي التي تتطلب من المجلس مناقشات مستمرة أو إجراءات إضافية.

والفترة التي يغطيها التقرير ينبغي أيضا أن تكون مؤاتية، كما يرد في القرار ٢٦٤/٤٨. وينبغي تسليط الضوء بصفة خاصة على المسائل الراهنة والعاجلة بحيث يمكن للجمعية، اذا رغبت في ذلك، أن تركز مناقشاتها على القضايا التي هي قيد النظر في المجلس.

ويتعين على المجلس كذلك أن ينظر بجدية في توفير تقارير خاصة بصورة أكثر تواترا الى الجمعية العامة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الميثاق. وهذا من شأنه، في جملة أمور أخرى، أن يزود الجمعية بمصدر مستمر ومستكمل ومتسم بالسلطة للمعلومات عن قرارات المجلس وأنشطته، وأن ييسر إجراء أي مناقشة بشأنها.

أخيرا، نتطلع الى أن تتوافر لنا في المستقبل القريب مداولة موضوعية حقيقية عن القضايا الواردة في التقرير السنوي للمجلس على النحو المتوخي في القرار ٢٦٤/٤٨، ليس فقط كوسيلة لتنشيط الحوار حول هذا البند، وإنما أيضا كدليل مقنع على خضوع مجلس الأمن لمساءلة العضوية العامة على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): خلال الدورتين الماضيتين تعرض التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن الى الجمعية العامة الى انتقادات كثيرة. وقد جاءت هذه الانتقادات من جانب كون التقرير عبارة عن إعادة استنساخ لقرارات ومقررات معروفة أصلا، وأنه عبارة عن سرد للأحداث لا يحتوي على جزء كبير من أنشطة المجلس.

وبهدف إصلاح طريقة وأساليب عمل المجلس تم إبداء العديد من المقترحات. واليوم إذ تنظر الجمعية العامة في تقرير المجلس لهذه الدورة يلاحظ أن المجلس أعطى بعض الاهتمام لما طرح من مقترحات، ومع ذلك فإننا ما زلنا نـــرى بأن ما تم لا يرمي الى ما كانت الدول الأعضاء تتوقعه من إصلاحات. ووفد بلادي يطالب بضرورة أن يتم في المستقبل تنفيذ كل ما تم اقتراحه، وبالأخص أن تكـــون التقارير التي يقدمها مجلس الأمن جوهرية - وتستجيب بالكامل لكافة ما طالبت به الدول الأعضاء وحددته الجمعية العامة بوضوح في قرارها ٢٦٤/٤٨.

يقدم مجلس الأمن تقريره السنوي الى الجمعية العامة عملا بالمادة الرابعة والعشرين من الميثاق. والغرض من هذا هو أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة،

الذين وافقوا على أن يعمل مجلس الأمن بالنيابة عنهم، بالنظر في هذا التقرير ودراسته وإبداء ملاحظاتهم عليه. وأيضا التأكد مما اذا كان مجلس الأمن عند اضطلاعه بمهامه قد التزم بالصلاحيات المحددة له بموجب الميثاق، وراعى في معالجته للقضايا الدولية آراء ومواقف الدول الأعضاء.

وتقرير مجلس الأمن الى الدورة الحالية الوارد في الوثيقة A/49/2، ضم مثلما كان الحال في السابق، كل القرارات والمقررات والاعلانات الصادرة عن المجلس لمدة عام كامل. ومع ذلك فإن التقرير لا يعتبر وافيا وشاملا. فالتقرير لا يبين ولو بطريقة موجزة الدوافع وراء هذه القرارات ولا يوضح كيفية التوصل الى هذه القرارات، خاصة تلك المعتمدة بموجب الفصل السابع التي تأتي في الأصل من دول معينة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تسخير المجلس لخدمة أهدافها وأغراضها.

ولكي يكون التقرير الذي سيقدم في المستقبل شاملا ويعكس بالفعل كافة أنشطة مجلس الأمن فإن وفد بلادي يرى أن يغطي التقرير كل هذه النواقص. وبالإضافة الى ذلك يجب أن يحتوي بالتفصيل على نتائج أعمال اللجان الفرعية التابعة للمجلس، وكذلك ما دار في مشاوراته غير الرسمية، لأننا نفترض أنه ليس لدى المجلس ما يخفيه بشأن ما يدور في هذه المشاورات. واذا كان الحال كذلك فإن المطلوب هو أن يكون تقرير مجلس الأمن محتويا على ما يجري في المشاورات غير الرسمية التي يجب ألا تكون القاعدة، بل يتطلب الإقلال منها والعودة الى القاعدة الأساسية للعمل بالمجلس، وهي الإكثار من الاجتماعات الرسمية المفتوحة، وذلك حتى توضح الدول الأعضاء موقفها من المسألة المطروحة أمام المجلس قبل البدء في عملية صنع القرار، لا بعد ذلك، كما يحدث الآن، حتى لا تجد الدول الأعضاء نفسها أمام أمر قرر سلفا ولن يكون لآرائها أي أثر عليه.

لقد أفرز انتهاء الحرب الباردة حقبة جديدة من التعاون على الساحة الدولية من ضمن أهدافها إقامة توازن أفضل بين أنشطة أجهزة الأمم المتحدة، وأن تمارس هذه الأجهزة نشاطها وخاصة مجلس الأمن بشكل ديمقراطي وفي حدود الصلاحيات المبينة في الميثاق وبدون هيمنة أو استغلال للنفوذ من قبل أية دولة. ورغم أن هذه المطالب تم تكرارها والتأكيد عليها في مناسبات عديدة وفي أكثر من مرة وفي محافل مختلفة بما فيها الجمعية العامة التي تعبر عن إرادة كل الدول الأعضاء، فإنه من المثير للقلق أن بعض تصرفات مجلس الأمن لا تبرهن على التزامه بهذه المطالب ومراعاة ما أسند إليه من صلاحيات.

فتتبع أنشطة المجلس خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تبين أن المجلس أصبح يظهر ميلا متزايدا للهيمنة على اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. وهذا اتجاه مرفوض، لأنه من غير المقبول أن يستغل مجلس الأمن تعريف ما يشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين ذريعة للتعدي على اختصاصات أجهزة أخرى كما هو الحال في مسائل حقوق الانسان. ومن غير المقبول أيضا الاستعجال أو الاستمرار في اعتماد قرارات على أساس قضايا هي قيد النظر من قبل أجهزة أخرى بالأمم المتحدة، مثل ما أصبح يعرف بمشكلة لوكربي التي لا تزال مطروحة أمام محكمة العدل الدولية انتظارا لما يقوله القضاء بشأنها، بناء على طلب ليبيا التي لجأت الى المحكمة باعتبار أن القضية قضية قانونية بحتة وليست قضية سياسية كما أصرت الولايات المتحدة وفرضت رغبتها على مجلس الأمن. بل واستصدرت منه قرارات ضد ليبيا أقل ما يقال عنها إنها قرارات تعسفية وظالمة ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وانتهاك صارخ للقانون الدولي والاتفاقات الدولية، خاصة اتفاقية مونتريال، التي هي وحدها المختصة بمعالجة قضايا الطيران الدولي ونصوصها واضحة جلية.

ومما زاد الطين بله إصرار الولايات المتحدة على معالجة القضية وفقا للفصل السابع الخاص بتهديد الأمن والسلم الدوليين، وهو فصل تستغرب بلادي استعماله في هذه الواقعة التي لا تتعدى كونها خلافا قانونيا، بينما يعفى منه البعض رغم انتهاكهم لقرارات مجلس الأمن وعدم تنفيذهم لها، وأقل ما توصف به أعمالهم أنها تهديد حقيقي للأمن والسلم العالمي، ونعني بذلك الاسرائيليين المعفيين من الفصل السابع بسبب هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وفرضها سياسة الكيل بمكيالين في معالجة القضايا المعروضة على مجلس الأمن.

لقد شجع ميثاق الأمم المتحدة على الاستكثار من طرق حل المنازعات بالوسائل السلمية، ولكن الملاحظ على أحد قرارات مجلس الأمن المعروضة علينا وهو القرار ٨٨٣ (١٩٩٣) أنه جاء استمرارا لحالة عولجت في إطار الفصل السابع من الميثاق وقبل الاستخدام الواجب للآليات المنصوص عليها في الفصل السادس منه. والملاحظ أن قاعدة التشاور مع الدول المعنية لم تطبق، ونحن نعرف أنه في حالة بعينها، وهي الخلاف بشأن قضية لوكربي، تجاهل مجلس الأمن إجراء مثل هذه المشاورات، وتغاضى عن آراء عبرت عنها بلادي، ومواقف أخرى عبرت عنها منظمات دولية وإقليمية بشأن معالجة هذه الحالة. واضطر المجلس نتيجة رفض ثلاث من الدول دائمة العضوية به إلى التعامل مع هذه المشكلة بإجراءات قسرية غير مبررة، وهو ما يتعارض مع الكثير من قرارات الجمعية العامة ومنها القرار ٢١٥/٤٤ الذي يدعو إلى الامتناع عن فرض القيود وعمليات الحصار والحظر على البلدان النامية، وذلك بوصفه شكلا من أشكال القسر السياسي والاقتصادي الذي يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان بغية تغيير سياساتها الداخلية والخارجية، وإذعانها للخط الذي تريده هذه الدول الكبرى التي ترى أنها أصبحت قيِّما على العالم. إن موقف بلادي هو أن هذه الاتجاهات الخطيرة لا يجب التغاضي عنها أو السكوت عليها. كما أنه لا بد من التصدي لمحاولات بعض الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن لتحويله إلى ما يشبه النادي الخاص بها، من خلال محاولاتها استبعاد بقية أعضاء المجلس، وقصر أكبر قدر ممكن من عمله فيما بينها، والعمل على استخدام المجلس لتحقيق أغراضها السياسية، بعرقلة مساعي الحل السلمي والتعامل مع خلافات معينة بإجراءات تعسفية.

وإلى جانب ذلك، فإن وفد بلادي يرى بأنه قد حان الوقت، بل أصبح من الملح جدا، إعادة النظر في طريقة عمل اللجان الفرعية التابعة لمجلس الأمن، خاصة تلك المنبثقة عن القرارات المعتمدة في إطار الفصل السابع ومنها اللجنة المشكّلة بالقرار ٧٢٨ (١٩٩٢). فهذه اللجنة أصبحت لجنة لإلحاق الأذى والعقاب بالشعب الليبي، إذ في الوقت الذي يتعرض فيه الكثير من أبناء هذا الشعب للموت في كل يوم نتيجة الأمراض الخطيرة وحوادث الطرق، نجد أن أحد أعضاء اللجنة، وهو وفد الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكلف نفسه حتى عناء الرد على طلبات الموافقة على تسيير رحلات الإسعاف الطائر المستثناة من الحظر الجوي. وقد استغل هذا الوفد بدعة أسلوب توافق الآراء لاتخاذ قرارات اللجنة، للتأخير المتعمد على الرد على طلبات علاج كثيرة ودون إبداء الأسباب. وقد كان من نتيجة هذا التسويف حرمان مرضى ليبيين في غرف العناية الفائقة من السفر جوا للعلاج بالخارج، بل تسبب هذا الفيتو الجديد في وفاة الكثيرين من المرضى، منهم على سبيل المثال الطفلة ريما صالح عبد الرحمن، وكذلك الطفلة صفاء علي عبد الرسول، وغيرهما من الأطفال والشيوخ والنساء والحوامل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من المثير للاستغراب أن اللجنة بممارساتها تحاول أن تفرض قيودا أخرى على ليبيا، وعرقلة مساعيها في تعزيز وتوطيد التعاون مع الدول الأخرى، وذلك من خلال تسويف اللجنة ومماطلتها في الرد على طلبات تم التقدم بها لها للموافقة على تسيير رحلات جوية لرؤساء دول، وحكومات دول، قرروا زيارة الجماهيرية بطائراتهم الخاصة.

إن مجلس الأمن وهو يضطلع بمسؤولياته الرئيسية في صيانة السلم والأمن الدوليين يجب ألا ينأى بنفسه عن بقية أجهزة الأمم المتحدة، وألا يحاول أن ينصب من نفسه جهازا فوق كل أجهزتها. والصحيح هو أن على أعضاء المجلس، وهم يمارسون مهامهم، أن يتجاوزوا كياناتهم الوطنية، وأن يضعوا دائما نصب أعينهم أنهم يعملون نيابة عن المجموعات التي أتوا منها، وعن أعضاء الأمم المتحدة ككل. ولكي يضمن أعضاء المجلس أن القرارات التي يعتمدها هذا المجلس ويعرضها في تقريره السنوي تعكس بصدق الإرادة الجماعية المشتركة للمجتمع الدولي، فلا بد لهؤلاء الأعضاء أن يعززوا الثقة بأن المجلس يطبق في تعامله مبادئ الميثاق بشكل متسق وغير انتقائي، ويعالج المشاكل الدولية بصورة حيادية ونزيهة، وعلى هؤلاء الأعضاء أن يضعوا دائما نصب أعينهم ما عبر عنه الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" حين قال:

> "يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة وليس بصورة انتقائية، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لهذا الميثاق". (A/47/277، الفقرة ٨٢)

إن الممارسات التي قام بها مجلس الأمن تنم في كثير منها بالغرابة ولا نعتقد أنها تعبر فعلا عن دول

العالم التي يعمل المجلس نيابة عنها، بل أنها تعد سوابق غايـــة في الخطورة. فحادثة تحطم طائرة أمريكية واتهام شخصين من دولة ما بأن لهما صلة بذلك الحادث، يرفع لمجلس الأمن وتفرض عليه معالجة الموضوع رغم أنه لا علاقة له باختصاصات المجلس كما أشرنا سابقا. بل إن دولا عظمى دائمة العضوية، يفترض أنها أكثر مسؤولية عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، تفرض على المجلس انتهاك الميثاق والمساس باستقلال الدولة التابع لها المشتبه فيهما، وتطلب تسليمها مواطنيها لمحاكمتها أمام قضاء تلك الدول، وهي سابقة خطيرة تمس استقلال كل الدول الصغرى وليست ليبيا فقط. واستصدار قرار بغزو دولة مستقلة لتثبيت رئيس مخلوع بحجة حماية الديمقراطية أمر أيضا في غاية الخطورة، وسابقة ليس لها مثيل، وتدخل سافر في الشؤون الداخلية للدول واستخفاف بحرية الشعوب، وهل سيعيد مجلس الأمن كل رئيس خلعه شعبه في جميع أنحاء العالم، أم أن مشكلـــة الهجرة التي حركت الولايات المتحـــدة، مستعملة مجلس الأمن والأمم المتحدة كغطاء لاحتلال مصدر تلك الهجرة.

إن بلادي تنبه كافة دول العالم المجتمعة في هذه المنظمة لخطورة هذه الممارسات. وما لم يواجه العالم كله هذه التجاوزات، فإن الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لن تتراجع عن استخدام مجلس الأمن لتحقيق أغراضها الخاصة، غير عابئة بأن ذلك المسلك سيضعف الثقة في الأمم المتحدة وفـــي نزاهتها، وسيجعل مصيرها عاجلا أو آجلا كمصير عصبة الأمم. وهذا هو المصير الذي لا نرجـــوه لمنظمتنا، نحن الشعوب الصغيرة الذين وضعنا كل آمالنا فيها بأن تصون استقلالنا وتحمي سيادتنا وتمنع الأقوياء من افتراسنا، خاصة عندما تستخدم مظلة الأمم المتحدة كغطاء لهذه التجاوزات.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استعرض وفد بلادي تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/49/2) الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ومن دواعي أسفنا أن المجلس استغرق أكثر من أربعة أشهر لاعتماد تقريره وتقديمه إلى الجمعية العامة، ولم يترك سوى بضعة أيام لمجموع الأعضاء لتقييم الطريقة التي اضطلع بها المجلس بمسؤولياته خلال السنة الماضية.

إن مجلس الأمن، باعتباره جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة، مكلفا بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاضطلاع بمهامه، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن زيادة المشاركة أثناء نظر الجمعية العامة للبند المعروض عليها الآن يدل على أن الدول الأعضاء تبدي اهتماما له ما يبرره بعمل مجلس الأمن. وبالتالي فإن موضوع مساءلة المجلس أمام الأعضاء كافة يشكل العنصر الأهم في سلاسة عمل المجلس. وإذا تجاهل المجلس هذه الحقيقة فإن مصداقيته ستواجه ضررا خطيرا. ثم أنه على الرغم من توسيع دور مجلس الأمن وجدول أعماله في عصر ما بعد الحرب الباردة، فإن المجلس ينبغي أن يكون موضعا للمساءلة بدرجة أكبر من جانب مجموع الأعضاء.

إن المـــادة ١٥ من الميثـــاق تعطي الجمعية العامة مسؤولية تلقي تقارير مجلس الأمن والنظر فيها. كما أن المادة ٢٤ تنص على أن يرفع مجلس الأمن تقاريـــر سنوية إلى الجمعية العامة للنظر فيها. وتبرز المادتان أهمية التزامات مجلس الأمـــن فيما يتعلق بتقديم التقارير بالصورة اللازمة. وتؤكد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء بصورة متكررة على أن التقاريـــر السنوية لمجلس الأمن ينبغي أن تتسم بتحليل شامل ومتكامل للمسائل المدرجة في جدول أعماله وللنهج التي اتبعها المجلس في معالجة المسائل المضمونية.

وللأسف، لا يزال تقرير المجلس الحالي يخلو من أي تفسير لقراراته ومن أي تقييم لتصرفاته. وعوضا عن ذلك، فإنه بمثابـــة تجميع للرموز والقرارات والتسلسل الزمني للمواضيع، وهي أشياء متوفرة أصلا للدول الأعضاء، مغفلا أمـــر مداولات المجلس في مشاوراته غيـــر الرسمية، وكذلك مداولات أجهزته الفرعية. إن أمثال هـــذه التقارير لا يمكن أن تفي بالتوقعات الدنيا للدول الأعضاء غير الممثلة في مجلس الأمن. فتقديم تقريـــر لا يعالج المسائل المضمونية، بالإضافة إلى إلى ممارسة المجلس الحالية المتمثلة في عقد جلسات سرية تفوق عدد الجلسات الرسمية، لمما يؤدي إلى تفاقم قلة الشفافية في عمله. وما من شك في أن إضفاء الشفافية على أنشطة المجلس والديمقراطية على عملية صنع قراراته سيعززان من مصداقية منظومة الأمم المتحدة ككل. وفي الحقيقة أنه

ينبغي لمجلس الأمن أن يحاول كسب ثقة الأعضاء عموما ليتمكن من العمل باسمهم. وفيما يتعلق بقيام رئيس المجلس بعقد جلسات إعلامية غير رسمية، فإن وفد بلادي يأمل في أن تتجاوز هذه الجلسات حدود المسائل الإجرائية وأن تشمل مضمون المسائل الجاري بحثها في المجلس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس الأمير سيسواث سيريراث (كمبوديا).

ومن الأهمية بمكان أن تشمل أية دراسة لعمل مجلس الأمن استعراض نهج المجلس إزاء التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وللأسف، فإن اتباع المجلس لنهج انتقائية وأخذه بمعايير مزدوجة لم يؤديا إلى تقويض مصداقيته فحسب بل أديا أيضا إلى منعه من أن يعالج معالجة فعالة حالات عدوان واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توفر الإرادة السياسية لدى بعض الدول قد خلق حالات ظل المجلس فيها عاجزا عن تنفيذ قراراته.

وفي الختام، أود أن أؤكد - كما فعل وفد بلادي في السابق - على أهمية تنفيذ القرار ٢٦٤/٤٨ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، الذي، في جملة أمور، يدعو رئيس الجمعية العامة إلى اقتراح السبل والوسائل لتيسير إجراء الجمعية مناقشة متعمقة للمسائل الواردة في التقارير المقدمة إليها من مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نعتقد اعتقادا راسخا بوجوب إجراء مشاورات بغية مواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقدر النمسا بالغ التقدير حقيقة أن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قد تولت عرضه علينا، مثل سابقه، الدولة العضو التي تشغل رئاسة المجلس. إن هذه المتابعة لما بدأه وفد البرازيل خلال رئاسته في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ تعد دليلا واضحا على وجود الإرادة السياسية لتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة ككل، عملا بالمادة ٢٤ من الميثاق ووفقا لها. ويدل قيام رئيس المجلس بتقديم التقرير، بالنيابة عن أعضاء المجلس، على وعي أعضاء المجلس بمركز المجلس الخاص تجاه الجمعية العامة، بالإضافة إلى الاستعداد للدخول في حوار مع الجمعية.

إن العمل الذي أنجزه مجلس الأمن خلال الفترة قيد الاستعراض يستحق التقدير البالغ. وهذه الوثيقة الزاخرة المعروضة علينا غنية عن الإيضاح. لقد أصبح مجلس الأمن ما أراد الآباء المؤسسون له أن يكون، أي حجر الزاوية لجميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واستعادتهما. وكثيرا ما تؤدي المطالب السياسية الجسيمة الملقاة على عاتق المجلس إلى إصداره المزيد فالمزيد من القرارات والإعلانات والبيانات حول المسائل المعروضة عليه، فلا تلبث هذه أن تجد طريقها بسرعة إلى المحفوظات دون أن تحدث أثرا حقيقيا على التطورات السياسية. ولهذا أقول، لأضيف إلى المناقشة نبرة تحذير، إن اتباع نهج أكثر انتقائية قد يؤدي إلى تعزيز سلطة مجلس الأمن.

إن قرارات مجلس الأمن لا تكون فالة إلا عندما تكتسب دلالة سياسية خارج هذا المبنى، عندما لا تكتفي أطراف النزاع بالإحاطة علما بها وإنما تمتثل لها أيضا - وباختصار عندما يتسنى الإسهام، من خلال قرارات مجلس الأمن، إسهاما ملموسا في التوصل إلى حل سياسي أو في تحقيق الاستقرار في وضع يكون قابلا للتفجر السريع.

إن توفر صفة الشرعية والصفة التمثيلية هو توفر لقيمتين هامتين لمجلس يعمل نائبا عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة في تنفيذ مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهاتان القيمتان تقتضيان زيادة التفاعل، حيثما يقتضي الأمر، بين مجلس الأمن والدول غير الأعضاء في المجلس. لقد استمعنا باهتمام كبير للملاحظات ذات الصلة التي أدلت بها اليوم رئيسة المجلس.

وفي هذا السياق، هناك عنصران رئيسيان ينبغي أن يوضعا موضع الاعتبار.

من المؤكد، أنه حتى نكفل السرية الضرورية لإجراء مناقشات ومفاوضات بناءة، سيظل من اللازم إجراء المداولات في اجتماعات مغلقة. ومع هذا، فإنه مما يحقق مصلحة مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة جميعا على حد سواء أن يتحقق نوع من التوازن بين السرية والشفافية وذلك لتمهيد الطريق للاستفادة من ارتداد الآراء الممكن من المجتمع الدولي، كما هو ممثل في الجمعية العامة، بشأن أعمال مجلس الأمن.

ولذلك، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس مؤخرا نحو تيسير توفير المعلومات. وفي هذا السياق، نقدر المبادرة التي اتخذتها الرئاسة البريطانية للمجلس في الأسبوع الماضي لتنظيم إحاطات إعلامية بصورة منتظمة وبطابع رسمي أوضح.

فضلا عن ذلك، ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا العمل على ضمان تدفق إعلامي غير رسمي متزايد ومكثف لأعضاء الجمعية العامة الآخرين، وبخاصة للأعضاء المنتمين إلى المناطق المعنية، عن المسائل التي تهمهم بشكل خاص.

والعنصر الثاني في سياق التدفق المحسن للمعومات هو أن تتاح للوفود التي تهتم اهتماما خاصا بحالات سياسية يتناولها مجلس الأمن الفرصة اللازمة للقيام في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار في مجلس الأمن بتقديم آرائها والإسهام بما في حوزتها من أعمال المجلس، وأن تغتنم تلك الوفود هذه الفرصة فعلا. وهذا ينطبق بشكل خاص على البلدان التي يكون لديها، بحكم قربها الجغرافي في جملة أمور، اهتمام سياسي بالصراع المعين.

فضلا عن ذلك، أكدت بعض الوفود خلال مناقشة البند ٣٣ من جدول الأعمال أن من المهم أن تجرى مشاورات عندما يجري النظر في فرض الجزاءات الاقتصادية وما يشبهها من التدابير الوقائية والتدابير الإنفاذية. وهذه العملية ينبغي أن تتضمن تقييما مسبقا للآثار السلبية الممكنة على اقتصادات البلدان المجاورة وتحليلا للوسائل الممكنة لمواجهتها. على أن هذا التقييم وهذا التحليل لا ينبغي أن يعرقلا عملية صنع القرارات في حد ذاتها، حين يكون فرض الجزاءات مطلوبا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن النمسا، باعتبارها بلدا ذا تقليد قديم في خدمة حفظ الأمم المتحدة للسلم، تهتم اهتماما خاصا بتوفر تعاون وحوار أوثق بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ولذلك، فإننا نرحب بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ والذي أكد فيه على أن مجلس الأمن يدرك:

"ضرورة تعزيز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم، بما في ذلك التخطيط لها وإدارتها وتنسيقها، لا سيما عندما يكون من المرتقب إجراء تمديدات طويلة لولاية عملية ما". (S/PRST/1994/22، ص ٣)

ووفد بلادي، وقد شهد بعض التحسينات التي وقعت مؤخرا، يقدر المبادرات التي اتخذت في هذا السياق، ولا سيما من جانب وفدي نيوزيلندا والأرجنتين، ويسرنا أننا سمعنا أن هذه المبادرات توشك أن تسفر عن نتائج محددة. ونود أن نؤكد مرة أخرى الأهمية التي نعلقها على قيام علاقات عمل قوية ومستدامة مع البلدان المساهمة بقوات.

إن وفد بلادي يدرك إدراكا تاما الجهد الذي كان على الأمانة العامة أن تقوم به لإعداد التقرير المعروض علينا. ونحن نقدر أيضا بعض التغييرات التي أدخلت لتيسير الرجوع إلى المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن التقرير يتضمن حصرا دقيقا للغاية للوثائق الرسمية التي أصدرها مجلس الأمن خلال الفترة محل النظر، وهو في حد ذاته بالتأكيد أداة مفيدة للوفود، بل ربما أكثر فائدة لدارسي التاريخ المعاصر.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الرئيس، تقديرنا لتفانيهم للعمل البالغ الحساسية الذي قام به المجلس خلال العام ولمشاركتهم في هذه المناقشة التي نعتبرها بالغة الأهمية لأنها تشكل حوارا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وسيعزز ويدعم بالتأكيد العلاقة بين الجهازين بما يحقق مصلحتنا جميعا.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إننا نعلق أهمية كبيرة على التقرير الذي قدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. ونحن نعتبر هذا حلقة أساسية في سلسلة الاتصالات بين مجلس الأمن والهيئة ذات التمثيل العالمي الأكبر في الأمم المتحدة بصدد المسألة الجوهرية المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

ويسرنا أن هذه كانت المرة الثانية التي يعتمد فيها التقرير في جلسة علنية للمجلس. ونعرب أيضا عن امتناننا للسير دافيد هناي، الممثل الدائم للمملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر لعرضه التقرير على الجمعية. ونحن نعتقد أن هاتين السمتين البادئتين

في العام الماضي تحت رئاسة البرازيل تسهمان في إيجاد حوار أوسع بين الجهازين.

إن تقرير هذا العام يحتوي على مقدمة أكثر شمولا نلاحظ فيها تصميما على تحسين تبويب وعرض المسائل التي ناقشها المجلس أو تداول بشأنها. ونحن نرى أن السرد الموجز لأنشطة الأجهزة الفرعية للمجلس مفيد تماما، وخاصة فيما يتعلق بلجان الجزاءات؛ التي زادت أهميتها مؤخرا. ونحن نقدر أيضا الجهد المبذول لإضافة تذييلين جديدين إلى التقرير، التذييل السابع الذي يتضمن بيانا بالرسائل الموجهة من رئيس مجلس الأمن أو الأمين العام؛ والتذييل الثامن الذي يتضمن بيانا بتقارير الأمين العام الصادرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

إن هذه الجهود تسهم دون شك في تحسين قنوات الاتصال بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومع هذا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ونحن نرى أن عرض التقرير ينبغي ألا يكون مجرد أداء رسمي لالتزام. وإنما ينبغي أن يكون هدفه توفير معلومات كاملة للجمعية. ونود أن تحتوي الوثيقة المعروضة علينا عناصر تقييم تمكننا من إدراك الأساس الذي بنيت عليه قرارات المجلس وإجراءاته. ونحن نعترف بأن المقدمة قد حوت معلومات إضافية؛ لكن الوثيقة الحالية لا تزال مع ذلك قاصرة عن تمكين الجمعية العامة من النظر في الأمر بشكل كامل.

في الفترة التي يغطيها التقرير - وهي من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤ - ظل عدد من الأحداث الهامة قائما على الساحة الدولية؛ وقد نظر مجلس الأمن في العديد من هذه الأحداث. وبالنظر إلى عدد ومضمون البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى تحليل وتقييم الإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس نيابة عنها. ومن الطبيعي أن نهتم بشكل متزايد بعمل المجلس وبالطريقة التي يؤدي بها مهمته؛ فضلا عن اهتمامنا بالأساس المنطقي لقراراته.

إن تعزيز شفافية وسائل عمل مجلس الأمن، وزيادة فعالية قراراته من بين الأمور الأساسية التي من المقرر أن يتناولها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. وهذا ينعكس في المحاولات الجارية لضمان قيام اتصال بين المجلس والجمعية يكون مباشرا وشفافا وآتيا في وقته، إلى حد أكبر مما كان عليه الأمر من قبل.

في العام الماضي لدى تناول هذا البند، رأينا أنه قد يكون من المفيد أن تشير يومية الأمم المتحدة الى البنـــود التي تتناولها المشاورات المغلقة غير الرسمية للمجلس. ونحن مقتنعون الآن بأن هذا الاقتراح كان مفيدا للغاية بالنسبة لجميع الوفود وثبت أنها ممارسة سليمة من جانب المجلس. ومخاوف بعض الأطراف لم يكن لها ما يبررها إذ لم يؤثر هذا بحال من الأحوال على عمل المجلس.

لقد أصبح تبادل المعلومات بين المجلس والوفود جاريا بالفعل لكن بطريقة غير منظمة وبصعوبة جمة. ونحن نعتقد أنه بعد أن يجري المجلس مشاوراته المغلقة، لا بد من إحاطة الوفود علما بما حدث على نحو منظم، نظرا لأن هذه الوفود تسعى يوميا الى متابعة أعمال ذلك الجهاز. ولمصلحة الجميع يتعين على المجلس أن يتبنى تدابير لتعزيز حلقات الاتصال. ولهذا السبب على وجه التحديد، نرحب بكون أن رئيس المجلس السيد دافيد هناي، قد عقد يوم الخميس الماضي جلسة غير رسمية مع الوفود لاطلاعها على أنشطة المجلس، وأضاف أن هناك رغبة في إجراء مثل هذا التبادل للآراء على نحو دوري. ونحن نشجع المجلس على مواصلة تبني المزيد من التدابير العملية لتعزيز الحوار والتفاعل مع الأعضاء الآخرين.

ويتناول مقترح آخر ذكرناه من قبل إلى جدوى عرض تقارير خاصة على النحو المنصوص عليه في الميثاق. فهناك قضايا ذات أهمية كبيرة للجميع نود أن يكون لدينا مزيدا من المعلومات بشأنها، ويمكن لمجلس الأمن أن يقدم الى الجمعية بشأنها تقارير تكون أكثر تفصيلا وتكون آتية في أوانها الصحيح. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تقديم تقارير ربع سنوية يمكن أن يساعد في توسيع قنوات الاتصال. وتعيين مقرر خاص للمجلس لتقديم التقارير الى الدول الأعضاء من شأنه أيضا أن يحسن التعاون بين الأعضاء والمجلس.

كما نود أن نرى تعميقا للتبادلات المثمرة للآراء بين رئيس مجلس الأمن والمجموعات الاقليمية. وكلنا ندرك تماما مدى تعقد عمليات حفظ السلام، ولهذا السبب نؤيد تعزيز الاتصال بين البلدان المساهمة

بالقوات والأفراد والمجلس، كما اقترحت مؤخرا الأرجنتين ونيوزيلندا ونحن ندرك ما لتطبيق الجزاءات من أثر على بلدان ثالثة، ولذا نعتقد أن إجراء حوار بينها وبين مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥٠ من الميثاق، من شأنه أن يعزز فاعلية قرارات ذلك الجهاز.

يجب ألا يصبح التقرير السنوي لمجلس الأمن، بعد الآن مجرد عملية شكلية. فهو بذلك لا يجاري بتاتا الظروف الجديدة المحيطة بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. ولا بد من اتاحة الفرصة لتطوير الإمكانية الكاملة للفقرة ٣ من المادة ٢٤ والفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق. فلقد عهد الأعضاء الى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذا بدوره ينطوي ضمنا على امكانية مساءلة المجلس أمام الجمعية.

ونأمل مخلصين في أن نتمكن في المستقبل القريب من الانخراط في حوار واتصال متجددين بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذا، دون شك، سيتطلب تقديم تقرير يتضمن عناصر مضمونية وتحليلا لقرارات المجلس وأنشطته. فصون السلم والأمن الدوليين، في المقام الأول، مقصد مشترك لجميع الدول الأعضاء في المنظمة.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذ نقترب من الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يبرز لنا تقرير مجلس الأمن جميعا - إذا ما كانت ثمة حاجة للتذكرة - التحديات الهائلة التي تواجه المجتمع الدولي في الجهود الرامية الى صون السلم والأمن الدوليين. إن عدد الصراعات الواسعة المدى التي يتصدى لها مجلس الأمن يظهر لنا أننا ما زلنا، بعد ٤٩ سنة، أبعد ما نكون عن تحقيق سلم عالمي شامل، وهو أحد المقاصد الرئيسية للمنظمة. ومع ذلك، ولئن كانت هناك مشاكل، فإن تجربة المجلس على مر العام الماضي تبين أيضا أن الجهد المتضافر الحاسم من جانب المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يحلها.

كما يؤكد سجل المجلس من جديد أن طابع العديد من الصراعات التي تواجهنا الآن قد تغير. ففي فترة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت تهيمن على مداولات المجلس صراعات هي أساسا صراعات داخل الدول، ترجع إلى أصول عديـــدة معقدة. وفي مواجهة هذه الحركة الصاعدة، ترد كندا بالايجاب على من يتساءلون عما إذا كان متعينا على الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الانخراط في حسمها. فالمجتمع الدولي لا يمكن أن يقف بمنأى عن الصراعات التي تودي بحياة الملايين من الأبرياء وتتهدد أبسط حقوقهم الأساسية ويتركها تتفاقم، وتتردى حتى تتفجر في نهاية المطاف.

وكما هو واضح فإن التحديات التي تواجه المجتمع الدولي متغيرة ومروعة في آن معا، ومن الواضح أيضا أن مجلس الأمن ليس ساحرا يمكنه بضربة واحدة من عصا سحرية أن يحقق خاتمة سلمية لهذه الصراعات. ففي هذا إفراط في التوقع. إن سجل المجلس على مر العام الماضي يشكل تحولا من فورة الحماسة المفرطة حين كان إيماننا عاليا بقدرة المجلس على إنفاذ مشيئته. أما اليوم فإن أعضاء المجلس يدركون، بل كلنا ندرك في الواقع أيما أدراك أن لنفوذه حدودا.

ورغم هذا الإدراك، يتعين على المجلس أن يتفادى التقهقر. إن الحاجة الى العمل الحازم القاطع الموحـــد لا تزال أساسية فهي لم تنقص بحال من الأحوال. ومجلس الأمن له دور فريد يضطلع به في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن المجلس باستجابته للتحديات الجديدة إنما يسير على الطريق الصحيح ويتحرك الى الأمام، حتى ولو تبين أن الخطوات التي اتخذها لم تكن قادرة على حل المشاكل في جميع الحالات.

إن كندا بوصفها مساهما رئيسيا في عمليات حفظ السلام، بما يقرب من ٢ ٨٠٠ جندي وضابط شرطة يخدمون في ثماني بعثات، مهتمة اهتماما عميقا بقرارات مجلس الأمن، بل إنها في معظم الأحيان تتأثر بها تأثرا مباشرا. وإذ ننظر الى الوراء الى سجل المجلس على مر العام الماضي، نود أن نطرح بعض الملاحظات التي نأمل أن يأخذها المجلس في الحسبان في مداولاته المقبلة.

يتعين على المجلس لدى إصدار ولايات لعمليات لحفظ السلام أو تعديلها في منتصف الطريق، أن يحرص على تحديد الأهداف والأولويات بأكبر قدر ممكن من الوضوح، إذ أن هذا أمر أساسي بالنسبة لمن يقومون بتنفيذ هذه الولايات. وحينما تكون هناك مكونات متعددة للولاية الواحدة يصبح تحديد الأسبقيات أمـــرا ضروريـــا لزيـــادة الوضوح. فهذا

العام في الصومال، كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوصوم - ٢)، تعمل في بعض الأحيان في ظل توجيهات متضاربة من المجلس. وكلما قلّت امكانية اللبس في نفس الولايات، زاد احتمال تلافي الأخطاء الباهظة التكلفة، والنجاح في تحقيق الغايات الاجمالية.

ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة مقاومة المجلس لنزعة تنقيح مهام عمليات حفظ السلم بإدخال زيادات عليها المرة تلو المرة. فإضافة مسؤوليات الى العمليات لمعالجة تحديات جديدة، دون إعادة تحديد دقيق لأهداف البعثة، أو تزويدها بموارد اضافية وافية لمعالجة المهام الجديدة، يسبب بلبلة ويجعل من العسير على الموجودين في موقع الأحداث أن يؤدوا وظائفهم بفعالية.

وفي نفس الوقت، ينبغي أن يتلافى مجلس الأمن إعطاء إشارات مختلطة بشأن ما تستطيع العمليان أن تنجزه، أو ما قصد منها أن تنجزه. فذلك قد يفضي الى توقعات زائفة ويلحق الضرر بمصداقية العملية.

والحالة في البوسنة والهرسك توضح كلتا المشكلتين. وقد كانت كندا، ولا تزال، في مقدمة المساهمين في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة. ولا يزال وجود هذه القوة من مستلزمات الحياة لأثر من مليون بوسني بيد أن قرار المجلس بإعطاء مهام اضافية لقوة الحماية، وإصداره رسائل مبهمة حول مهمتها، أديا الى أن يتصور الكثيرون أن هذه العملية هي قوة مكلفة بفرض السلم فرضا على الأطراف المتحاربة، ومجهزة التجهيز اللازم لذلك. وأن قوة الحماية لا ينطبق عليها أي من هذين الوصفين، إلا أن اجراءات مجلس الأمن ساهمت في بعض الأحيان في هذا النوع من سوء التصور.

ويكون مجلس الأمن أكثر فعالية عندما تستهدي اجراءاته بأهداف واضحة ومتفق عليها، ويسعى من أجلها بعزم وتصميم، وتنطوي على اجراءات محسوبة. وإدارة المجلس لأزمة هايتي مثال بارز على ذلك. فطوال الأزمة، لم يتذبذب المجلس عن مقصده الواحد ألا وهو إعادة الرئيس أريستيد الى منصبه. ومن منطلق هذا الهدف، كانت استجابة المجلس لتمادي النظام القائم على أساس الأمر الواقع في عناده وتصلبه استجابة متسقة ومتدرجة. فلم ينتقل المجلس من مرحلة الى مرحلة تالية أخرى أشد خطورة إلا بعد أن تبين له فعلا أن المرحلة الأولى لم تكن كافية لتحقيق الغرض المنشود، الى أن انتهى به الأمر الى تفويض ائتلاف متعدد الجنسيات تحت رعاية الأمم المتحدة بتنفيذ غايات المجلس. وتدلل النتيجة المتحققة في هايتي على الكيفية التي يمكن بها للغايات المشتركة المقرونة بإجراء حاسم ومحسوب أن تترجم الى نجاح للمجلس.

(تكلمت بالفرنسية)

إن إجراء مشاورات مع المساهمين بقوات عامل أساسي في كفالة نجاح عمليات حفظ السلم. ونحن نرحب بالبيان الرئاسي الصادر في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/PRST/1994/22)، الذي أقر فيه المجلس بالحاجة الى التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عندما يكون من المرتقب إدخال تغيير أو توسيع في ولاية عملية ما. والاجتماعات التي تترأسها الأمانة في الوقت الراهن، والتي تدعى اليها الدول الأعضاء في المجلس، تعد مفيدة وموضع ترحيب. بيد أن هذه الاجتماعات بشكلها الحالي لا تلبي بالكامل الحاجة الى تشاور المجلس مع المساهمين بقوات. وكما ذكرنا بالفعل في المناقشة التي دارت بشأن إصلاح مجلس الأمن، فإننا نأمل بأن يتابع المجلس بيانه في ٣ أيار/مايو ١٩٩٤ بأن يلزم نفسه تماما بالانخراط في حوار موضوعي ومباشر مع المساهمين بقوات عند تجديد أو تعديل الولايات. ويمكن عمل ذلك دون التعرض بأي شكل من الأشكال للمسؤولية النهائية للمجلس عن تقرير طبيعة ولاية عملية حفظ السلم.

وأخيرا، فلقد كانت هناك تعليقات كثيرة بشأن عجز المجلس عن الاستجابة بفعالية للصراعات التي تزداد سوءا بسرعة. ولا يتمثل الأمر في أن المجلس سيعوزه الاحساس بما ينبغي عمله، وإنما المشكلة بالأحرى هي الافتقار الى القدرة على التدخل السريع. وإننا نأمل في أن تكون قمة المجلس المتوقعة في كانون الثاني/يناير المقبل فرصة لإيلاء مزيد من النظر في آليات الاستجابة السريعة.

وينبغي أن يظل مجلس الأمن منخرطا تماما في معالجة الظروف الجديدة والتصدي للتحديات الجديدة. ولقد أوضحت الأشهر الاثنا عشر الأخيرة أن المجلس لا يزال يلتمس أنسب الطرق للقيام بذلك. ونستطيع كلنا، من خلال الملاحظات والمقترحات البناءة، أن نساعد على تهيئة المجلس لأداء مسؤولياته. وإننا لعلى

اقتناع بأن أعضاء المجلس سيتعظون بالدروس المستفادة من نكسات العام الحالي ونجاحاته على حد سواء.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، أود شكر رئيس مجلس الأمن، سير دافيد هناي، لعرضه تقرير المجلس الذي يغطي الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٩٤. ويعد ذلك استمرارا للممارسة الصائبة التي استهلها على أحسن وجه في السنة الماضية الممثل الدائم للبرازيل، السيد ساردنبرغ، الذي كان رئيسا للمجلس في ذلك الحين. ومن المأمول أن تتغذى هذه الممارسة بروح جديدة من التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأن يكون لها تأثير عميق على المحتوى الفعلي للتقارير في المستقبل.

كما يرحب الوفد الجزائري بكون تقرير المجلس قد اعتمد، للسنة الثانية على التوالي، في جلسة علنية للمجلس. كما أن من دواعي سرورنا أنه قد استمر العمل على توزيع البرنامج الشهري لأنشطة المجلس وأن "يومية" الأمم المتحدة تعلق جدول أعمال الجلسات العلنية. وبوسعنا أيضا أن نلاحظ بارتياح أن تقرير العام الحالي يحتوي مقدمة أكثر تفصيلا وتذييلين جديدين يحتويان على قائمة بالرسائل الموجهة من رئيس المجلس والأمين العام وقائمة بالتقارير التي أصدرها الأمين العام خلال الفترة التي يغطيها التقرير. بيد أن هذه التجديدات، التي نرحب بها، لا تطمس النقطة الجوهرية المثارة، والتي لا تزال تتمثل في كيفيـــــة تحسين المعلومات التي توفر للدول التي ليست عضوا في المجلس - وهذا هدف لم يتحقق بصدده للأسف أي تطـــــور ايجابي في السنة الماضية. ولا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الإعراب عن خشيتنا من أن يكون قد حدث شيء من التراجع عن الانفتاح النسبي الذي كان موجودا في السنة الماضية، حيث أن من السهل علينا أن نرى عندما نقرأ تقرير مجلس الأمن عن السنة الحالية أن الآمال والتعليقات التي أبديت قبل سنة في هذا الشأن لا تزال اليوم متسمة بنفس القدر من الإلحاح والأهمية. فهي لم تؤخذ بعد في الاعتبار بدرجة كافية، سواء فيما يتعلق بشكل التقرير ومحتواه، أو شفافية عمل مجلس الأمن، أو العلاقات ما بين الجمعية العامة والمجلس. لذلك فإنني لست بحاجة الى أن أكرر هنا الملاحظات التي حظيت داخل الأمم المتحدة بموجة متنامية على الدوام من التأييد.

والاهتمام الذي تبديه الدول الأعضاء في الجمعية العامة بالتقرير ليس اهتماما مشروعا فحسب وإنما هو قائم فعلا على سند من القانون لأنه ينبع من أحكام الميثاق نفسها. ومن الصحيح أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. غير أنه من الصحيح بالمثل أن ذلك نتج عن نوع من تفويض السلطة على أساس تعاقدي، وهو تفويض منح للمجلس حتى تكون أعمال المنظمة في هذا المجال فورية وفعالة، وعلى شرط أن يعمل المجلس في ممارسته لهذه المسؤولية، بالنيابة عن جميع أعضاء المنظمة. وبوضوح تام، فإننا نرى أنه توجد هنا رابطة دينامية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، رابطة استهدف منها مؤسسو المنظمة أن تقوم بين هذين الجهازين الرئيسيين علاقات من التعاون تستند الى التكاملية والاحترام المتبادل لحقوق كل منهما. وكان من المفهوم أيضا بطبيعة الحال أن التنسيق العام سيضطلع به الجهاز العمومي الوحيد الذي هو في موقع المركز من الصرح المؤسسي للمنظمة - ألا وهو الجمعية العامة، التي أناطت بها المادة ١٠ من الميثاق، اضافة الى ذلك، الحق في مناقشة:

"أية مسألة أو أمر ... يتصل بسلطات أي فرع من الفروع المنصوص عليها [في الميثاق] أو وظائفه"

وفي أن:

"توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور".

وفي حقيقة الأمر، فإن آلية التقارير السنوية والتقارير الخاصة التي ينص عليها الميثاق كإحدى الروابط الحيوية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، إنما هي تعبير واضح - وإن كان ناقصا وبعيدا عن الكمال عن الحاجة إلى جهاز للمشاورة يمثل الارادة الجماعية للدول الأعضاء، لمراقبة إجراءات مجلس الأمن، حيث لاحظ المشتركون فـــــي مؤتمر سان فرانسيسكو أن الرقابة هي روح أي ديمقراطية. وإذا احتاج المرء إلى إقناع. فكل ما يحتاجه هو أن يشير إلى وثائق المؤتمر التأسيسي ليجد أن الحياة المؤسسية للأمم المتحدة قد أوليت قدرا كبيرا من التفكير بهدف تحصينها من

اختلالات معينة كشفت التجربة العملية، للأسف، عن وجودها بوفرة.

ومن ثم، حثت بلجيكا في مؤتمر سان فرانسيسكو على الاتعاظ من فشل عصبة الأمم، مؤكدة أن أكثر جهاز من أجهزة المنظمة تحقيقا للصفة التمثيلية، وأعني الجمعية العامة، ينبغي أن يكون لديه اختصاص سيادي في تفسير الميثاق. وقد أعربت فنزويلا، بصدد المادة التي ستصبح المادة ٢٤ من الميثاق عن اعتقادها بأن تفويض السلطة هذا الذي تنص عليه تلك المادة، يمكن أن يكون مقبولا لو منحت الجمعية العامة سلطات الرقابة اللازمة، وكانت الدول الأعضاء قادرة على الاستناد إليها.

ويكتسب مطلب الرقابة هذا قوة وأهمية الآن بعد أن توقف الخلل الذي كانت تسببه الحرب الباردة للأداء الطبيعي لهيئات الأمم المتحدة، وأصبح من المسلَّم به أن التأييد العام لإجراءات مجلس الأمن هو أساس شرعيتها، وانه يعزز من فعاليتها.

وهذا يعني أنه ينبغي تحسين هيكل ومضمون التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة، وأنه ينبغي النظر بجدية في تقديم تقارير خاصة. وهو يوفر أيضا فرصة للتأكيد مرة أخرى على القرار ٢٦٤/٤٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢٩ تموز/يوليه، والذي يشجع مجلس الأمن على جملة أمور منها:

"أن يقدم، لدى رفعه التقارير إلى الجمعية العامة، وفي الوقت المناسب، بيانا واضحا وحافلا بالمعلومات عن أعماله، بما في ذلك قراراته وغيرها من المقررات، التي تتضمن التدابير المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق". (القرار ٢٦٤/٤٨، الفقرة ٣)

وأخيرا، يعني هذا ضمنا أن عمل مجلس الأمن، الذي يجسد آمال واحباطات عدد هائل من الدول، وقطاع كبير من الرأي العام، يمكن أن يفيد من زيادة التوافق والصراحة، وبخاصة في سياق هذه المناقشة التي ينبغي أن تكون النقطة الأساسية في جهودنا الرامية إلى تأكيد المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقا من وجهة النظر هذه، يؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمه رئيس حركة عدم الانحياز والأعضاء الآخرون أثناء هذه المناقشة بأن يظل هذا البند من جدول الأعمال مفتوحا، مما يسمح بإجراء المشاورات التي أوصى بها القرار ٢٦٤/٤٨.

السيد غراف تسو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نقدر تقديم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. فالتقرير شامل للغاية، وتجميعه كان عملا مكثفا إلى أبعد حد، جاء انعكاسا لجدول الأعمال الضخم الذي تعين على مجلس الأمن أن ينظر فيه خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، دون أن يوفر لنا مع ذلك رؤية فاحصة كبيرة أو تحليلا وفيرا لمداولات المجلس.

وفي تقريره المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ عن أعمال المنظمة، أوضح الأمين العام أن النظر في تقرير مجلس الأمن في الجمعية العامة لم يكن حتى العام الماضي يثير إلا اهتماما محدودا، إلا أنه في الدورة الثامنة والأربعين حرصت وفود كثيرة على الإدلاء ببيانات بشأنه. وهذا العام أيضا تدلي وفود عديدة بتعليقاتها عليه. ونحن نرى سببين لهذا الاهتمام المتزايد هما الزيادة في أنشطة مجلس الأمن، والمناقشة الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ولقد ذكرنا مرارا وتكرارا، ونقولها اليوم مرة أخرى: إن فعالية مجلس الأمن تستند إلى مصداقيته، وإن مصداقيته تعتمد إلى حد بعيد على الطابع التمثيلي للمجلس، وما إذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى أنه يعمل بالنيابة عنها، على النحو الذي تقتضيه المادة ٢٤ من الميثاق. وبناء عليه، فمن الضروري أن يكون هناك تدفق حر من المعلومات بين أعضاء المجلس ومجموع الأعضاء. وفي الماضي - وبوسعنا أن نبرهن على هذا من واقع خبراتنا الخاصة - كان عامة الأعضاء يشعرون في كثير من الأحيان بأنهم محرومون ومستبعدون من المداولات ومن صنع القرار في المجلس.

وفي رأينا أنه ينبغي التصدي لمسألتين جوهريتين لتحسين هذه الحالة. أولا، ينبغي أن تتاح السبل الكافية لحصول الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن على معلومات حول أعمال المجلس. وتعني لفظة "كافية"، في هذا السياق توفير قدر من المعلومات يشبع احتياجات فرادى الدول الأعضاء. ومن الطبيعي،

ويتوقف هذا على البند قيد المناقشة، أن تكون لدى الدول الأعضاء درجات متفاوتة من الاهتمام. فالقرب الجغرافي من النزاع، والروابط التاريخية أو الاقتصادية، أو الاسهام بجيوش في عملية حفظ سلم معينة، كلها عوامل من المرجح أن تزيد من حاجة الدولة العضو إلى معرفة ما يجري مناقشته والبت فيه معرفة مفصلة وبدون أي تأخير. ثانيا، ينبغي أن تتاح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن الفرصة للمساهمة بآرائها ومعلوماتها، طبقا لمقتضى الحال، في مداولات مجلس الأمن.

وطوال مناقشتنا حول مسألة التمثيل المنصف في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، فضلا عن المناقشات التي أجراها الفريق العامل من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة، طرحت على بساط البحث أفكار متنوعة بالنسبة لأفضل الطرق التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف. وفي نفس الوقت، خطا مجلس الأمن خطوات محددة لتحسين هذه الحالة. ويعرب وفدي، على سبيل المثال، عن تقديره البالغ لنشر جدول أعمال الاجتماعات غير الرسمية في يومية الأمم المتحدة، ولجلسات الإعلام. عن اجتماعات مجلس الأمن غير الرسمية التي أقرتها رئاسة المجلس على سبيل التجربة في الأسبوع الماضي. وثمة مثال آخر في هذا الصدد، هو محاولة الاستجابة للمطالبة بتحسين تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وكما عرض رئيس مجلس الأمن سفير البرازيل ساردنبرغ، التقرير شخصيا في الدورة الثامنة والأربعين، وقد حذا حذوه الممثل الدائم للمملكة المتحدة اليوم. وعلاوة على ذلك، بذلت محاولات للحصول بصورة أكثر انتظاما على مدخلات ومضمونية في عمل المجلس، وبخاصة من البلدان المساهمة بقوات. ويرحب وفدي بهذه المبادرات.

ومع ذلك، فما زال الأمر يقتضي اتخاذ مزيد من الخطوات. ويبدو أن أغلبية الدول الأعضاء توافق على أن عقد عدد محدد من الاجتماعات غير الرسمية المغلقة ضروري لسير العمل بالمجلس بفعالية وكفاءة. وفي الوقت نفسه، فإننا نتفق مع رأي أبداه ممثل فرنسا، أثناء المناقشة بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال منذ أسبوعين، حيث أعرب عن تأييده لإجراء حوار معزز بين مجلس الأمن ومجموع الأعضاء في اجتماعات رسمية. أما بالنسبة للاجتماعات غير الرسمية الباقية، فينبغي الحرص على تمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من متابعة الأحداث. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما يكون من الصعب، وبخاصة للدول الأعضاء الصغيرة محدودة الموارد، أن تكون حاضرة عندما يدعو مجلس الأمن إلى عقد اجتماع مخصص لغرض معين. وينبغي إنشاء آلية لإبلاغ جميع الدول الأعضاء عن الاجتماعات التي تعقد على وجه السرعة.

إن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لفعالية عمل مجلس الأمن. فلا يمكن تنفيذ القرارات والاضطلاع بعمليات حفظ السلم إذا كان الذين يعملون في الميدان يشعرون بأنهم يفتقرون إلى المعلومات أو ليس بوسعهم إسماع صوتهم. ولذلك تؤيد ألمانيا بوضوح المقترحات الداعية إلى إنشاء آلية للتنسيق بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وقد تقدمت الأرجنتين ونيوزيلندا، بتشجيع من الدانمرك وفنلندا والنرويج والسويد وبلجيكا ولكسمبرغ وهولندا وأوروغواي، باقتراح مفيد. وإننا نقدر أن مجلس الأمن بحث هذا الاقتراح خلال مداولاته هذا الصباح، وأن هناك، على ما يبدو، تأييدا واسعا له.

أما عن الشفافية والانفتاح فقد أدخل مجلس الأمن بعض التحسينات. وقد تم تحديد العلل والأخذ ببعض العلاجات الواعدة، ولكننا لم نتوصل بعد إلى الشفاء. وقد أعرب عدد كبير من الدول الأعضاء عن رأي - يؤيده وفد بلادي بالكامل - مفاده أن زيادة عضوية مجلس الأمن لا تشكل إلا جانبا واحدا من محاولتنا تحسين مصداقية المجلس وبالتالي فعاليته. فزيادة شفافيته، وتيسير تدفق المعلومات بين المجلس والوفود غير الأعضاء في المجلس، وبالتالي طمأنة الأعضاء عموما بأن مجلس الأمن يمثل آراءهم بصورة وافية، أمور لا تقل أهمية.

وإن حكومة بلادي على ثقة أنه سيتسنى التوصل إلى اتفاق على الخطوات الإضافية اللازمة لتحسين شفافية المجلس، وذلك كجزء من الحزمة المتكاملة من التدابير التي سنختتم بتوصلنا إليها مناقشتنا حول كيفية جعل الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين جهازا متناسبا مع الزيادة في العضوية ومع الواقع العالمي المتغير.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/49/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتصل التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة بطلبين مقدمين من وفدي رواندا وزائير لادراج بندين فرعيين إضافيين في جدول أعمال الدورة الحالية.

استرعي انتباه الممثلين أولا إلى الفقرة ١ (أ) من التقرير.

يوصي المكتب بأن يدرج بند فرعي إضافي تابع للبند ٣٧ المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" في جدول أعمال الدورة الحالية، وذلك بعنوان "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يوصي المكتب في الفقرة ١ (ب) من التقرير أن يجري النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب هذه؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء أن هذا البند الفرعي أصبح البند الفرعي ٣٧ (و) من جدول الأعمال.

أسترعي انتباه الممثلين الآن إلى الفقرة ٢ (أ) من التقرير.

يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند فرعي إضافي تابع للبند ٣٧ المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة" وذلك بعنوان "تقديم المساعدة الخاصة للبلدان المستقبلة للاجئين من رواندا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك,

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يوصي المكتب في الفقرة ٢ (ب) من التقرير أن يجري النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد توصية المكتب هذه؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء أن هذا البند الفرعي أصبح البند الفرعي ٣٧ (ز) من جدول الأعمال.

ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٧ من جدول الأعمال في مجمله يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠